



Issam Fares Institute for Public Policy
and International Affairs

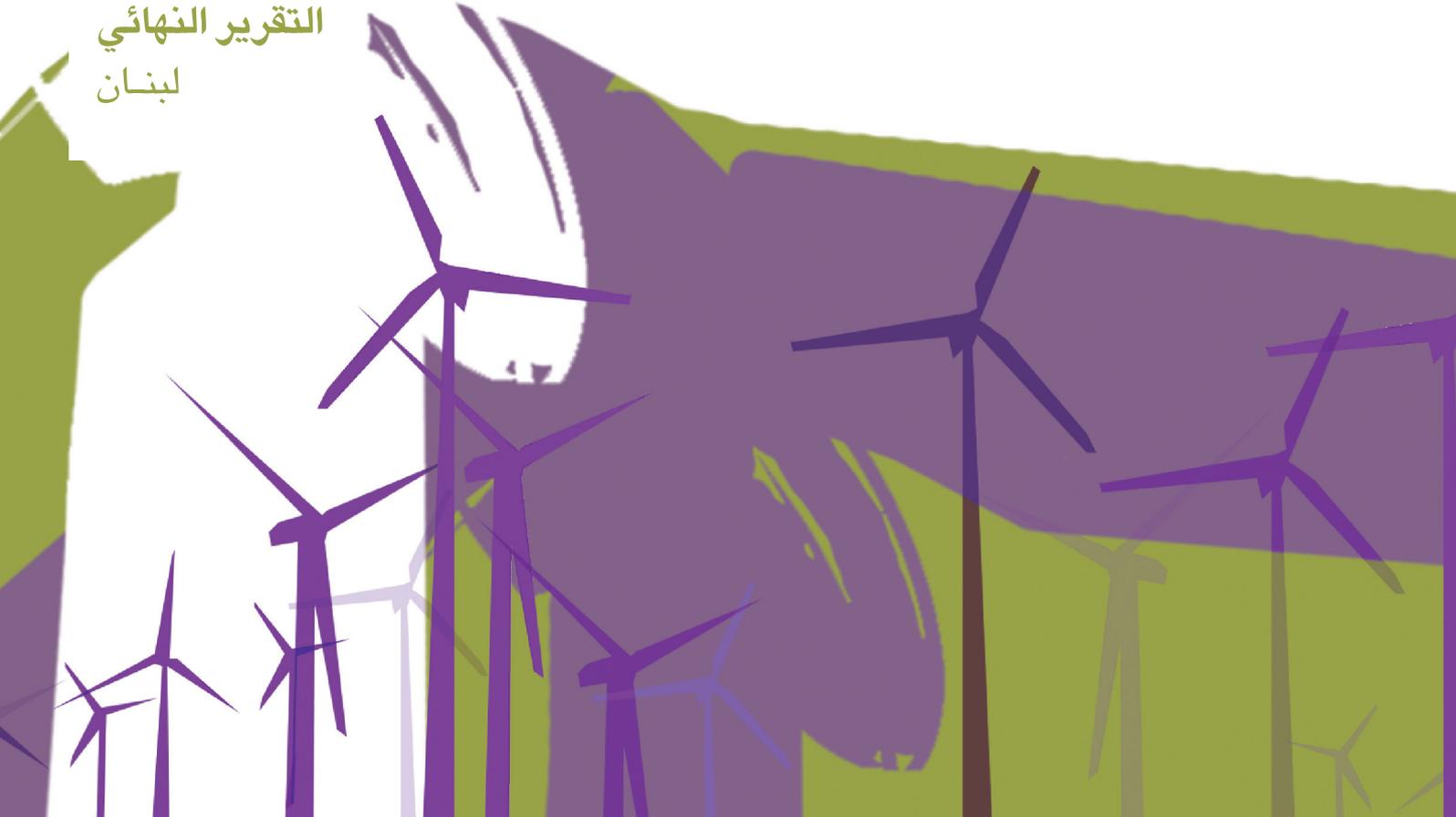


الجمهورية اللبنانية
وزارة البيئة

معهد عصام فارس للسياسات
العامة والشؤون الدولية
الجامعة الأميركية في بيروت

مشروع الدراسة الوطنية الاقتصادية والبيئية والإنمائية لتغير المناخ

التقرير النهائي
لبنان



مشروع الدراسة الوطنية الاقتصادية والبيئية والإنمائية لتغير المناخ (NEEDS)

التقرير النهائي

الكتور نيم فرج الله
الكتور ماركوس ماركتانر
الكتور ليلي داغر
الكتور فيليب زغيب

معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية
الجامعة الأميركية في بيروت

شكر و عرفان

إن هذا العمل هو ثمرة التعاون الإيجابي بين برنامج تغير المناخ والبيئة في العالم العربي في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية (IFI) - الجامعة الأميركية في بيروت (AUB) ووزارة البيئة. كان الطريق طويلاً وصعباً لتحقيق هذا الإنجاز الذي شمل ثلاثة وزراء في ثلاث حكومات مختلفة، فقبلاً مع الدكتور طوني كرم الذي أطلق المشروع واستمر مع السيد محمد رحال الذي وقّع مرسوم قبول الهبة المالية وانتهى مع السيد ناظم الخوري الذي أشرف على نشر التقرير. طوال هذه الفترة، كان الدكتور بيرج هاتجيان "الجنبي المجهول" الذي قام بدعم سير المشروع والعمل والبحوث وحل أي مشاكل ومصاعب اعترضت المشروع.

كانت الاستجابة السريعة لعودة الشراكة هذه من قبل مدير معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية السيد رامي خوري والمشاركة التكميلية لمكتب المنح والعقود في الجامعة الأميركية في بيروت الممثل بالدكتور فاديا حميدان حاسمة وأساسية في دفع هذا المشروع عبر العملية البيروقراطية التي لا مفر منها.

وغني عن القول أن هذا التقرير لم يكن ليصدر النور لولا الدعم المستمر والثابت لفريق وزارة البيئة بقيادة السيد يوسف نواف والسيد علي قاعي والسيد فاهاكن كاباكيان. وكذلك الأمر بالنسبة إلى فريق الدعم من معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بقيادة الأنسة سارين كاراجرجيان الذي بذل جهوداً كبيرة وأظهر كفاءة عالية.

وكان للكفاءة المهنية والتزام واضعي التقرير في ظروف صعبة للغاية دور جوهري في إعداد دراسة نوعية بموارد محدودة في الوقت المناسب. وقد كوفئ هذا الجهد من قبل الأمانة التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) عبر اختيارها تقرير لبنان حول الدراسة الوطنية الاقتصادية والبيئية والإنمائية من بين 12 دولة مختارة من الدول الأعضاء كافة، ليتم تقديمه في مؤتمر الأطراف الخامس عشر (COP15) في كوبنهاغن - الدنمارك في كانون الأول / ديسمبر 2009.

أخيراً وليس آخراً، لم يكن ممكناً تحقيق هذه الشراكة من دون ثقة الأمانة التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ودعمها المالي والتي عمل مبعوثوها جاهدين على تسهيل جهود لبنان وتنسيقها مع جهود الدول الأخرى في المنطقة.

إن هذا التقرير هو نتيجة جمع وتحليل معرفة علمية، وهو جهد مشترك بين معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت ووزارة البيئة اللبنانية. على الرغم من بذلنا قصارى جهدنا لتوخي الدقة في تقديم المعلومات، نود إيداع إن المعلومات المتوفرة في هذا التقرير تخم كمرجع فقط. إن معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت ووزارة البيئة يعتذران عن أي خلل في الدقة أو أي إغفال ناتج عن جمع البيانات، ولا يتحملا المسؤولية عن أي تغييرات قد تستج على الحقائق العلمية التي يستند إليها هذا التقرير مع مرور الوقت.

المحتويات

٤	١- ملحة عامة
٦	أ- التخفيف: قطاع الطاقة الكهربائية
٨	ب- التكيف: قطاع الزراعة
١١	تكلفة تغير المناخ في المجتمع الريفي
١٣	٢- النتائج الرئيسية بشأن تكاليف تنفيذ تدابير التخفيف والتكيف ذات الأولوية
١٣	أ- تكلفة تنفيذ تدابير التخفيف ذات الأولوية
١٥	ب- تكلفة تنفيذ تدابير التكيف ذات الأولوية
١٨	٣- النتائج الرئيسية بشأن السياسات والأدوات المالية لمعالجة تغير المناخ
١٨	أ- الأدوات المالية
١٨	(أ) التخفيف
١٩	(ب) التكيف
٢٠	ب- السياسات
٢٠	(أ) التخفيف
٢١	(ب) التكيف
٢٢	٤- الإطار المؤسسي
٢٢	٥- الروس المستفاد
٢٢	أ- التحيات
٢٣	ب- الفرص
٢٤	٦- المراجع
٢٦	ملحق ١
٤١	الملحق ٢

١ - لمحة عامة

أصبح تغير المناخ واقعاً مقبولاً وتم تسجيل تأثيراته وتوثيقها في جميع أنحاء العالم. فقد سجّل مركز أبحاث الأوبئة الناجمة عن الكوارث (CRED) في بلجيكا ٣٩ كارثة مناخية^١ لغربي آسيا منذ عام ١٩٦٩. وتم تسجيل ١٢ كارثة في عام ٢٠٠٠ وحده. وتشكّلت غالبية هذه الكوارث من موجات الجفاف (١٦) تليها درجات الحرارة القصوى (١٤) وحرائق الغابات (٩). ومعيشة السكان هي الأكثر تأثراً بالجفاف الذي أثر على أكثر من ٥١ مليون شخص في غرب آسيا في السنوات الأربعين الماضية (CRED)، (٢٠٠٩). تقدر الخسائر المرتبطة بجميع الأحداث المناخية بمبلغ يتجاوز ١,٤ مليار دولار. وقد حثت معظم هذه التكاليف بعد عام ١٩٩٠. للبنان سجل واحد فقط في قاعدة بيانات مركز أبحاث الأوبئة الناجمة عن الكوارث لعام ٢٠٠٧ ضمن فئة حرائق الغابات. بالرغم من أن السجل يشير إلى عم تأثر أي شخص وعم وقوع أي أضرار، تتوقع نماذج التغير المناخي القائمة زيادة مخاطر الكوارث المناخية.

تشير تقديرات فرج الله وآخرين (٢٠٠٩) إلى أن درجة الحرارة الدنيا في بيروت ارتفعت بنحو ٢,٩ درجة مئوية على مدى السنوات الـ ١٢٥ الماضية. أما كلاين (٢٠٠٧) فيتوقع أن ينخفض هطول الأمطار والإنتاج الزراعي بنسبة تصل إلى ١٥ و ٢٥ في المئة على التوالي في منطقة غرب آسيا بحلول عام ٢٠١٠. وتشير النتائج الأولية من البلاغ الوطني الثاني للبنان (SNC) إلى أن درجة الحرارة القصوى في بعض المناطق في لبنان يمكن أن ترتفع ١,٨ درجة مئوية في حين أن درجة الحرارة الدنيا من شأنها أن ترتفع ١,٥ درجة مئوية بحلول عام ٢٠٣٦. كما تتوقع الدراسة نفسها انخفاض هطول الأمطار في كافة أنحاء البلاد بنسبة ١٥ في المئة إلى ٢٠ في المئة. وتشير النتائج الأولية لقوائم جرد غازات الدفيئة من البلاغ الوطني الثاني إلى أن لبنان ينتج ١٨٣٠٧ غيغاجرام من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. يرتبط نحو ٧٨ في المئة من الانبعاثات بصناعات توليد الطاقة التي تشكّل ٣١ في المئة من الانبعاثات، في حين أن قطاع النقل يشكّل ٢٢ في المئة والصناعات التحويلية والتشييد ١٥ في المئة. وكان معظم غاز ثاني أكسيد الكربون المتولّد ناجماً عن قطاعات الطاقة والنقل والصناعة. وشكّلت الزراعة ٩٥ في المئة من انبعاثات أكسيد الأزوتي (N2O) والنفائيات الصلبة ٨٧ في المئة من انبعاثات الميثان. في البلاغ الوطني الأول للبنان (INC) في عام ١٩٩٩، أشارت التقديرات إلى أن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتلك من غازات الدفيئة الأخرى هي في مستويات مختلفة من التحكم، وهي مبيّنة في الجدول ١ أدناه.

الجدول ١. توقعات انبعاثات غازات الدفيئة وفقاً للبلاغ الوطني الأول

٢٠٠٤ - ١٩٩٤		٢٠٠٥ - ٢٠٤٠	
	٣٩٦٤٤	٧٤١٤٥٠	١٢٠٠٨٧٠
ثاني أكسيد الكربون	٣٩٦٤٤	٧٤١٤٥٠	١٢٠٠٨٧٠
أول أكسيد الكربون	٨,٧٦	١٨٠	٢٧٥
النيتروجين	١١٧	٢٠٧٤	٣٣٤٣
الكبريت	٥٥٧	٨٤٥٩	١٤٤٩٢
			١٩٥٢٩٢٠
			٤٣٠
			٥٤٢١
			٢٤٣٦٢

□ يسجّل مركز أبحاث الأوبئة الناجمة عن الكوارث (CRED) أي حدث بأنه كارثة إذا كان هناك عشرة قتلى أو أكثر أو مئات الأشخاص المتضررين على الأقل (على سبيل المثال من خلال فقدان سبل

المعيشة أو الهجرة القسرية) أو إذا تم إعلان حالة الطوارئ أو إذا تمت الدعوة إلى تقديم المساعدة الدولية.

بالرغم من أن هذه الأرقام هي تقديرات فقط وبالرغم من أن نماذج التغير المناخي المختلفة تقم استنتاجات مختلفة، ليس هناك شك في أن لبنان سوف يتأثر من جراء تغير المناخ. وكثيراً ما ينظر إلى آثار تغير المناخ على بلد مثل لبنان من حيث قوتها على زعزعة استقرار البلاد داخلياً وخارجياً. فعلى الصعيد الخارجي، قد يؤدي تغير المناخ إلى إثارة الصراع المسلح على الموارد المائية الشحيحة في المنطقة (براون وكروفورد، ٢٠٠٩). أما داخلياً، فإنه قد يؤدي إلى زيادة في الهجرة من الريف إلى الحضر وعم الاستقرار الاجتماعي بسبب انخفاض سبل العيش في المجتمعات الريفية.

اتخذ لبنان العزم من الخطوات في جهوده لمكافحة تغير المناخ. فقد صادق على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام ١٩٩٤ و انضم إلى بروتوكول كيوتو في عام ٢٠٠٦. كما شارك لبنان بفعالية في معظم الاجتماعات المتعلقة بتغير المناخ من خلال وزارة البيئة. وأصدر بلاغه الوطني الأول في عام ١٩٩٩ وقام بإعداد تقرير تقييم الاحتياجات التكنولوجية في عام ٢٠٠٢. في عام ٢٠٠٧، بدأ لبنان بإعداد بلاغه الوطني الثاني.

بذلت الحكومة اللبنانية والمنظمات غير الحكومية جهوداً عدة لدراسة تغير المناخ والمساعدة على تطوير جهود وبرامج التكيف والتخفيف. على سبيل المثال، يجري بذل جهود متباعدة لحماية وصون الغابات في البلاد. فوزارتي الزراعة والبيئة تبدلان مختلف الجهود الرامية إلى إعادة التحريج، والتحريج، وحفظ وإدارة المناطق المحمية، بما في ذلك غابات الأرز الرئيسية مثل غابتي إهن والباروك. وقد حثت دراسة حول تقييم الاحتياجات التكنولوجية للبنان القطاعات الخمسة التالية كمساهمة رئيسية في انبعاثات غازات الدفيئة: ١- الطاقة، ٢- النقل، ٣- الصناعة، ٤- النفايات، ٥- البناء/التشييد.

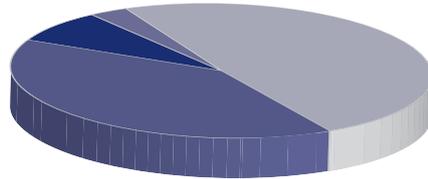
وقد أكد الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ (IPCC) في تقريره التقييمي الرابع أن جهود التخفيف في السنوات الـ ١٥ إلى الـ ٢٠ المقبلة سيكون لها تأثير كبير على فرص تحقيق مستويات استقرار أقل، وبالتالي لديها القدرة على الحد من آثار تغير المناخ الرئيسية (IPCC, 2007).

تركز هذه الدراسة على قطاعين اقتصاديين يتأثران بشكل مباشر بتغير المناخ: ١- قطاع الطاقة الكهربائية و ٢- القطاع الزراعي. يمثل الأول القطاع الذي تطبق فيه تدابير التخفيف في حين أن الثاني هو قطاع موجه أساساً نحو التكيف.

أ- التخفيف: قطاع الطاقة الكهربائية

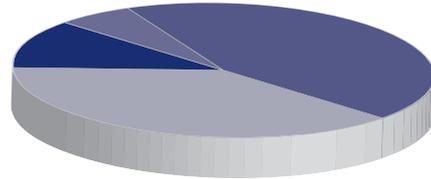
كما هو شائع في معظم البلدان النامية، يتم احتكار توليد الكهرباء ونقلها وتوزيعها في لبنان من خلال مرفق عام متكامل رأسياً، ألا وهو مؤسسة كهرباء لبنان (EDL). يقتصر توليد الكهرباء على نوعين من محطات توليد الطاقة: محطات الطاقة الحرارية (٢٠٣٤ ميغاواط) ومحطات الطاقة الكهرومائية (٢٧٣ ميغاواط)، وهي تولد طاقة إجمالية قدرها ٢٣٠٧ ميغاواط (الجمعية اللبنانية لترشيح الطاقة والبيئة، ٢٠٠٦). تعمل محطات توليد الطاقة الحرارية على زيت اليزل أو زيت الوقود أو الغاز الطبيعي وفقاً لتكنولوجيا التوربينات المستخدمة فيها. فالتوربينات البخارية (١٠٢٤ ميغاواط) تستخدم زيت الوقود وتوربينات الغاز (١٤٠ ميغاواط) تستخدم زيت اليزل، أما توربينات الغاز مختلطة السورات (٨٧٠ ميغاواط) فيمكنها استخدام زيت اليزل أو الغاز الطبيعي. تختلف حصة القدرة الكهربائية حسب نوع الوقود عادة عن حصة الكهرباء المولدة لأن وحدات التوليد لا تعمل كلها بكامل طاقتها باستمرار. يظهر الرسمان البيانيان ١a و ١b النسب المئوية لعام ٢٠٠٦.

الرسم البياني ١b: توليد الكهرباء (٢٠٠٦)



توربينات الغاز وزيت اليزل
توربينات الغاز مختلطة السورات
(زيت اليزل أو الغاز الطبيعي)

الرسم البياني ١a: قدرة التوليد (٢٠٠٦)



الطاقة الكهرومائية
توربينات البخارية (زيت الوقود)
توربينات الغاز مختلطة السورات
(زيت اليزل أو الغاز الطبيعي)

المصدر: بيانات من الجمعية اللبنانية لترشيح الطاقة والبيئة (ALMEE) والبنك الدولي وتقارير المركز اللبناني لحفظ الطاقة (LCECP).

يستند اختيار القطاع في التحليل المتعلق بالتخفيف في المقام الأول، على واقع أن قطاع الطاقة الكهربائية هو أكبر مصدر منفرد لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في لبنان. في عام ٢٠٠٦، أي سنة الأساس، كان إجمالي الكهرباء المنتجة ٩٢٨٦ غيغاواط/ساعة والانبعاثات الناتجة عن مؤسسة كهرباء لبنان بلغت ٦,٣٩ طناً مترياً من ثاني أكسيد الكربون ($MtCO_2$)، وهو ما يمثل حوالي ٤٨ في المئة من إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (البلاغ الوطني الثاني، ٢٠٠٩). وازدادت مساهمة قطاع الطاقة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من ٤٠ في المئة عام ٢٠٠٠ إلى ٤٨ في المئة عام ٢٠٠٦ (البلاغ الوطني الثاني، ٢٠٠٩). ومن الجدير بالذكر هنا أنه وفقاً لمبادئ الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ التوجيهية، تعرف قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة قطاع الطاقة بأنه يقتصر فقط على المنتجين الرئيسيين، أي مؤسسة كهرباء لبنان، وبالتالي في إطار النهج القطاعي، لا يتم تأمين الانبعاثات الناتجة عن مولات احتياطية ضمن فئة "صناعات الطاقة". ولذلك، في هذه الدراسة، يتم التركيز بشكل رئيسي على الانبعاثات الناجمة عن توليد الطاقة الكهربائية من مؤسسة كهرباء لبنان فقط.

سوف يتم تحليل الاحتياجات المالية للتخفيف المناسب من آثار تغير المناخ ضمن سيناريوهين بيئين: مرجع أو سيناريو خط الأساس (BS) وسيناريو التخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة (MS). فمن ناحية، يعكس سيناريو خط الأساس حال الأعمال على النحو المعتاد وبالتالي يصف تطور قطاع الطاقة الأكثر احتمالاً في حال عدم وجود أي سياسات ذات صلة بتغير المناخ. وبموجب هذا السيناريو، من المتوقع أن تقوم مؤسسة كهرباء لبنان بتوسيع قدرتها بين الوقت الحالي وعام ٢٠٥٠ بما يتفق مع النمو في الطلب على الكهرباء. ويتمثل الافتراض الأساسي بأن حصة كل من الوقود المستخدم، أي زيت الوقود وزيت اليزل

والطاقة الكهرمائية، سيتم الحفاظ عليها، فستبقى نسبة زيت الوقود ٤٠ في المئة من كل الوقود المستخدم في توليد الكهرباء وزيت اليزل ٥٢ في المئة والطاقة الكهرمائية ٨ في المئة (راجع الرسم البياني ١b).

من ناحية أخرى، يتبع سيناريو التخفيف سياسات محددة جريئة تهدف إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة. في السيناريو البديل، أي سيناريو التخفيف، يفترض أن تلبّي مؤسسة كهرباء لبنان النمو في الطلب على الكهرباء تماماً حتى عام ٢٠٥٠ من خلال استحداث نظم الطاقة المتجددة والتوسع فيها. سيتمّ من أحد الخيارات القابلة للتطبيق إنشاء عدة محطات لتوليد الطاقة من الرياح، كون الرياح الأكثر رسوخاً بين تكنولوجيات الطاقة المتجددة. وقد تم النظر بجدية في هذا المشروع خلال العامين الماضيين ويجري اتخاذ بعض الخطوات الأولية مثل وضع أطلس الرياح في لبنان. تكشف الأدلة الأولية من هذه المبادرة، فضلاً عن الأدلة من قاعدة البيانات الموجودة حول سرعة الرياح، وجود العيب من المناطق التي لديها طاقة رياح محتملة.

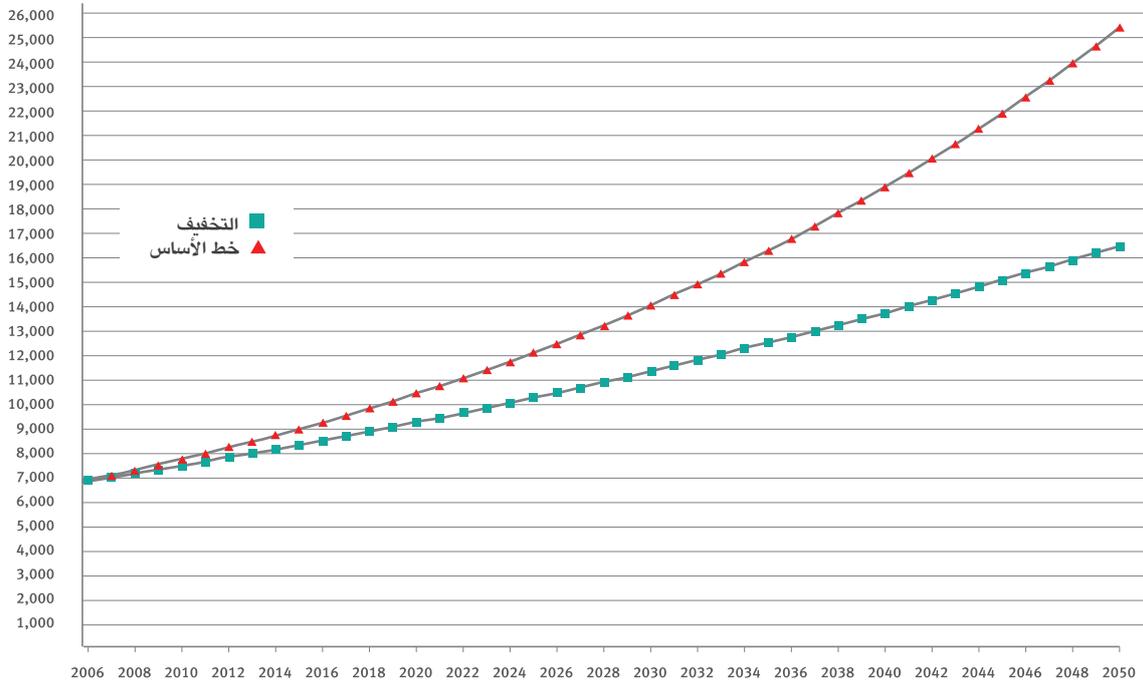
في إطار سيناريو التخفيف، يتمثل الافتراض الأساسي بأن حصة كل من الوقود المستخدم ستتغير من ٤٠ في المئة بالنسبة إلى زيت الوقود و ٥٢ في المئة بالنسبة إلى زيت اليزل و ٨ في المئة بالنسبة إلى الطاقة الكهرمائية في عام ٢٠٠٦ إلى ٢٦ في المئة بالنسبة إلى زيت الوقود و ٢٤ في المئة بالنسبة إلى زيت اليزل و ٥ في المئة بالنسبة إلى الطاقة الكهرمائية و ٣٥ في المئة بالنسبة إلى طاقة الرياح في عام ٢٠٥٠. لقد اخترنا النمو في حصة طاقة الرياح بشكل يتوافق مع الخطة الوطنية بالحصول على نسبة ١٢ في المئة من الطاقة المتجددة في عام ٢٠٢٠.

تتفاوت المعدلات السائدة للنمو السنوي في الطلب على الكهرباء في المنشورات بين ٣ في المئة و ٥ في المئة (شوتر ١٩٩٨، شريد وأخرون ٢٠٠١، شريد وجر ٢٠٠٤). في هذا التحليل، سيتم استخدام معدل نمو قدره ٣ في المئة وهو يقع في الطرف الأدنى من النطاق ويمكن بالتالي اعتباره تقديراً متحفظاً للنمو في لبنان. ترد تفاصيل محددة عن افتراضات النمذجة للسيناريو هين في الملحق ٢.

في هذا التحليل، تم استخدام نظام تخطيط بائل الطاقة طويل المدى (LEAP)، وهو برنامج للمحاكاة والنمذجة القائمة على السيناريوهات وضعه معهد ستوكهولم للبيئة (SEI)، (٢٠٠٦). وهو برنامج سهل الاستعمال وتفاعلي ومستخدم على نطاق واسع لتحليل السياسات الخاصة بالطاقة وتقييم التخفيف من آثار تغير المناخ. وأعلنت الأمم المتحدة أخيراً أن أكثر من ٨٥ دولة اختارت استخدام نظام تخطيط بائل الطاقة طويل المدى كجزء من التزاماتها تقيّم تقرير إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (LEAP، ٢٠٠٩). على أساس النهج المنطلق من القاعدة، يكون المفهوم الرئيسي تحليل سيناريو الاستخدام النهائي مع سيناريو العمل كالمعتاد وواحد أو أكثر من السيناريوهات البديلة. فهو يحاكي بائل الطاقة المستقبلية المفترضة بالإضافة إلى الانبعاثات البيئية في إطار مجموعة من الافتراضات المعروفة من قبل المستخدم. يمكن لأداة تحليل التكاليف والفوائد الممجة المساعدة على تصنيف السيناريوهات الموفرة للطاقة المختلفة والاختيار بينها.

كما هو مبين في الرسم البياني ٢، في إطار سيناريو العمل كالمعتاد، من المتوقع أن تصل انبعاثات سنة الأساس البالغة ٦,٣٩ طناً مترياً من ثاني أكسيد الكربون (MtCO₂) إلى ١٠,٦٤ أطنان مترياً من ثاني أكسيد الكربون (MtCO₂) بحلول عام ٢٠٢٠ و ٢٥,٨ طناً مترياً من ثاني أكسيد الكربون (MtCO₂) بحلول عام ٢٠٥٠. في إطار سيناريو التخفيف، يمكن للتدابير المتخذة أن تقلل من الانبعاثات بنسبة ١٩,١٩ طناً مترياً من ثاني أكسيد الكربون (MtCO₂) في عام ٢٠٢٠ و ٩ أطنان مترياً من ثاني أكسيد الكربون (MtCO₂) في عام ٢٠٥٠ بالنسبة إلى خط الأساس.

الرسم البياني ٢. انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من قطاع الطاقة الكهربائية



ب- التكيف: قطاع الزراعة

تساهم الزراعة بنسبة ستة إلى سبعة في المئة من الناتج المحلي الإجمالي وتوظف ٢٠-٢٥ في المئة من القوة العاملة (وزارة الزراعة، ٢٠٠٤). مثل العديد من البلدان الأخرى، بالكاد أعطى صانعو السياسات في لبنان الأولوية للتنمية الزراعية (تقرير التنمية في العالم ٢٠٠٨). وأعطت سنوات عديدة من انخفاض أسعار المواد الغذائية انطباعاً كاذباً بأن انعدام الأمن الغذائي هو مشكلة تنموية منسحرة. وكان سبب هذا الانطباع الكاذب يرجع بشكل كبير إلى الإعانات للقطاع الزراعي في البلدان الصناعية، مما أدى إلى فائز في المعروض من السلع الغذائية الأساسية التي تباع في الأسواق العالمية. غير أن الزيادة الكبيرة في الوقود الحيوي والمبارية على السلع الأساسية وانخفاض قيمة الدولار والمزيد من أحداث تغير المناخ قد أدت إلى انتشار هذا الانطباع الكاذب.

يتجلى ضعف الأداء الزراعي في لبنان في أن محصول الحبوب (كلغ للهكتار الواحد) واستهلاك الأسمدة (١٠٠ غرام لكل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة) هما أقل من قيمتهما المتوقعة بالنسبة إلى دخل الفرد وبعيداً عن ضابط الأثر الثابتة الإقليمية (راجع الملحق رقم ١). على وجه التحديد، تشير النتائج إلى أن محصول الحبوب واستهلاك الأسمدة للهكتار الواحد هما ١٦٥ كلغ و ٤٥٢ كلغ على التوالي أقل من قيمتهما المتوقعة.

إن لبنان هو في وضع معرض للخطر من ناحية الأمن الغذائي. فقد خصصت الحكومات المتعاقبة منذ أوائل التسعينات أقل من ٣ في المئة من الميزانية الوطنية لوزارة الزراعة. بالرغم من أن معدل انتشار نقص التغذية البالغ ٣ في المئة منخفض جداً، فإن فاتورة الأمن الغذائي في لبنان أخذت في الارتفاع ومعها سرعة التأثير بارتفاع أسعار المواد الغذائية المفاجئ. في ضوء انعدام الأمن في المستقبل بالنسبة إلى أسعار المواد الغذائية وأثار تغير المناخ، يتوقع أن ترتفع فاتورة الواردات الغذائية وأن تصبح أكثر تقلباً. ضمن فئات المواد الزراعية والأغذية والوقود والخامات والمعادن والمصنوعات والخمات في نظام التصنيف الموحد للتجارة

الولية (SITC)، يتبيّن أن الميزان التجاري للبنان إيجابي في فئة الخـمات فقط. وتحتل المصنوعات المركز الأول من حيث العجز بنسبة ١٦ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي يليها الوقود بنسبة ٧ في المئة. أما مجموع العجز للمواد الزراعية الخام (٠,٤٪) والمواد الغذائية (٥,٦٪) بنسبة ٦ في المئة فهو في مستوى العجز نفسه لتجارة الوقود تقريباً (راجع الجدول ٢).

الجدول ٢. حصة التجارة في لبنان في فئات مختلفة من المنتجات (متوسط أعوام ٢٠٠١-٢٠٠٥، النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

المواد الزراعية الخام	الأغذية	الوقود	الخامات والمعادن	المصنوعات	الخـمات
٠,٤٢-	٥,٦٠-	٧,١٧-	٠,١٥-	١٨,٤٨-	١٠,٣٣

المصدر: حسابات المؤلفين من قاعدة بيانات البنك الدولي لمؤشرات التنمية العالمية لعام ٢٠٠٨.

إذا انخفضت الإنتاجية الزراعية بنسبة ٢٥ في المئة بين عامي ٢٠١٠ و٢١٠٠، فإن الحث الذي يمكن التنبؤ به عند اعتبار كل شيء آخر ثابت، هو أن فاتورة الواردات الغذائية في لبنان سترتفع. من المرجح حصول آثار أخرى، ولكن من الصعب التنبؤ بها ومحاسبتها. تشمل هذه الآثار التوترات الاجتماعية وزيادة عم المساواة الأفقية والرأسية والهجرة من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية وهجرة الأدمغة والبطالة والتعرض للصرمات الخارجية في مجال الاقتصاد الكلي والى بغط على نظم الامان الاجتماعي وتخفيض القاعدة الـ مربية.

ما هي آليات النقل المختلفة من انخفاض الإنتاجية الزراعية إلى التكاليف الاجتماعية والاقتصادية؟ يجب على فاتورة الواردات الغذائية المتزايدة أن تأخذ في الاعتبار أن الإنتاج الزراعي ينكمش حين يزداد عدد السكان. ويجب أن تلبي الواردات الغذائية فائز الطلب، ومن المرجح أن يزداد سعر الواردات من حيث القيمة الحقيقية مع تزايد تغير المناخ. ولأن فواتير الواردات الغذائية المتزايدة تؤثر على الفئات الفقيرة أكثر من الغنية، فسوف يزداد الفقر وعم المساواة في الفرص الاقتصادية والى بغط لاتخاذ تدابير إعادة التوزيع.

من أجل تقييم آثار تغير المناخ على فاتورة الواردات الغذائية والعواقب الاجتماعية والاقتصادية في لبنان، يجب محاكاة السيناريو المحد التالي: تبدأ المحاكاة في عام ٢٠١٠ وتنتهي في عام ٢١٠٠. يتم افتراض أن حجم اقتصاد لبنان يبلغ ثلاثين مليار دولار في عام ٢٠١٠ [معادل القوة الشرائية بـ دولار عام ٢٠٠٥]. يتم تقريب حجم السكان إلى ٤ ملايين. فيكون نصيب الفرد من الدخل ٧٥٠٠ دولار في عام ٢٠١٠. تساهم الزراعة بنسبة ستة في المئة أو ١,٨ مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي. إذا كان ٢٠ في المئة من القوة العاملة في لبنان البالغ عددها ١,٥ مليون يعملون في الزراعة، يكون متوسط الناتج المحلي الإجمالي للعامل الزراعي ٦٠٠٠ دولار. وبافتراض أن كل عامل زراعي يعيل ثلاثة معالين، يكون متوسط دخل الأسرة ١٥٠٠ دولار وهو قريب من خط الفقر العلوي البالغ ٤ دولار في اليوم الواحد للشخص الواحد الذي وضعه البنك الدولي (الليثي وآخرون، ٢٠٠٨). متوسط الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل غير زراعي هو ٢٣٥٠٠ دولار.

يبلغ مجموع النفقات على المنتجات الزراعية ٣,٦ مليار دولار، منها ستة في المئة أو ١,٨ مليار دولار مصرها قيمة الزراعة المضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي والستة في المئة الأخرى أو ١,٨ مليار دولار مصرها الواردات. وتبلغ النفقات الغذائية للفرد الواحد ٩٠٠ دولار. وينفق كل شخص ٤٥٠ دولاراً على المنتجات الزراعية المنتجة محلياً و٤٥٠ دولاراً على الواردات، بافتراض أن هذه النفقات تعكس شراء المواد الغذائية الأساسية في الغالب.

يتم تحييد السيناريوهات الانتقالية لعام ٢١٠٠ من خلال الافتراضات التالية: ينمو الاقتصاد اللبناني بنسبة ٣ في المئة والسكان بنسبة واحد في المئة. نتيجة لتغير المناخ، تد مع المحاصيل الأساسية لزيادة تبلغ اثنين في المئة سنوياً بالأسعار الحقيقية. ثم تتم مقارنة هذا السيناريو مع آخر بديل يفترض أن الإنتاجية الزراعية لا تتغير. من خلال هذه العملية، نريد الإجابة عن السؤال التالي: كم يزيد تغير المناخ فاتورة الواردات الغذائية؟ يصف الملحق ١ رقم ٢ المنهجية المستخدمة في إطار النظام السيناميكي.

يمكن تلخيص النتائج على النحو التالي:

- الآثار الاقتصادية لتغير المناخ على فاتورة الواردات الغذائية في لبنان غير ذي صلة من الناحية الاقتصادية
- زيادة فاتورة الواردات الغذائية في لبنان هي بشكل حصري تقريباً نتيجة للنمو السكاني وتدخم أسعار المواد الغذائية الخارجية.

يلخص الجدول ٣ المتغيرات المتوقعة لمعايير النماذج المختلفة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠٥٠.

الجدول ٣. نتائج المحاكاة - تغير المناخ والأمن الغذائي في لبنان

تأثير تغير المناخ	لمحة عن عام ٢٠٥٠		لمحة عن عام ٢٠٢٠		تأثير تغير المناخ
	مع تغير المناخ	من دون تغير المناخ	مع تغير المناخ	من دون تغير المناخ	
الناتج المحلي الإجمالي	٩٧,٩ مليار دولار	٩٧,٩ مليار دولار	٤٠,٣ مليار دولار	٤٠,٣ مليار دولار	٠
عدد السكان	٦,٠ مليون	٦,٠ مليون	٤,٤ مليون	٤,٤ مليون	٠
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	١٦,٤٣٢ دولار	١٦,٤٣٢ دولار	٩,١٢٥ دولار	٩,١٢٥ دولار	٠
مجموع فاتورة الإنفاق الغذائي للفرد الواحد	١,٩٨٧ دولار	١,٩٨٧ دولار	١,٠٩٧ دولار	١,٠٩٧ دولار	٠
القيمة المضافة في قطاع الزراعة إلى الناتج المحلي الإجمالي	١,٥٩ مليار دولار	١,٨ مليار دولار	١,٧٤ مليار دولار	١,٧٤ مليار دولار	٥٦,٦ مليون دولار
فاتورة الإنفاق الغذائي المحلية للفرد الواحد	٢٦٦ دولاراً	٣٠٢ دولاراً	٣٩٤ دولاراً	١٣ دولاراً	٣٦- دولاراً
فاتورة الإنفاق الغذائي للفرد الواحد من الواردات	١,٧٢١ دولاراً	١,٦٨٥ دولاراً	٧٠٣ دولاراً	١٣+ دولاراً	٣٦+ دولاراً
مجموع الإنفاق الغذائي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	١٢%	١٢%	١٢%	١٢%	٠
إجمالي فاتورة الواردات الغذائية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	١٠,٥%	١٠,٣%	٧,٧%	٠,١%	٠,٢%

يلخص الملحق ١ رقم ٣ نتائج المحاكاة بالرسومات في مزيد من التفاصيل.

تكلفة تغير المناخ في المجتمع الريفي

تشير البيانات المتاحة إلى أن أسر العمال الزراعيين هم إحصائياً فوق خط الفقر الأعلى البالغ ٤ دولارات للشخص الواحد في اليوم بقليل، على افتراض أن كل عامل زراعي يعمل ثلاثة معالين. مع انخفاض نصيب الفرد من القيمة المضافة في قطاع الزراعة إلى الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لتغير المناخ والنمو السكاني، يبقى السؤال نفسه: أي من العوامل يساهم في انخفاض معيشة المجتمعات الزراعية وبأي قدر؟ وعلى وجه التحديد، نود أن نعرف عدد العمال الزراعيين الذين سيهبطون تحت خط الفقر البالغ ٦٠٠٠ دولار (معادل القوة الشرائية بـ ٢٠٠٥ دولار عام) سنوياً وبأي قدر وكم يتعين أن يكون حجم شبكة الأمان الاجتماعي من أجل استيعاب الأسر الـ ضعيفة.

من أجل الإجابة عن هذه الأسئلة، تمت محاكاة الافتراضات التالية:

- في عام ٢٠١٠، تكون القوة العاملة الزراعية ٣٠٠٠٠٠، وكل عامل يعمل ثلاثة معالين في المتوسط.
 - من المتوقع أن تزداد القوة العاملة الزراعية بمعدل سنوي يبلغ واحد في المئة (علماً أن معدل النمو السكاني العام الحالي يبلغ حوالي ٠,٧ في المئة).
 - يعتبر الناتج المحلي الإجمالي ما دون ٦٠٠٠ دولار لكل عامل زراعي ضعيفاً من حيث أن المداخيل تمنع الأسر من تلبية جميع احتياجاتها الأساسية.
 - يتم تعريف القوة العاملة الزراعية المستدامة على الشكل التالي:
- القوة العاملة الزراعية المستدامة = القيمة المضافة في قطاع الزراعة إلى الناتج المحلي الإجمالي (معادل القوة الشرائية بـ ٢٠٠٥ دولار عام) \ (٢٠٠٥ \ ٦٠٠٠ (معادل القوة الشرائية بـ ٢٠٠٥ دولار عام)

• ويكون السكان الزراعيون الـ معفاء كالتالي:

السكان الزراعيون الـ معفاء = السكان الزراعيون - القوة العاملة الزراعية المستدامة

تم توضيح الأجوبة عن هذا السؤال مرة أخرى باستخدام نموذج محاكاة النظام الديناميكي (راجع الملحق ١ رقم ٤). تبين نتائج المحاكاة أن المجتمعات الزراعية في لبنان ضعيفة، إلا أن ضعفها هو في الغالب نتيجة للنمو السكاني في ظل غياب الزراعة التجارية. وتأثير تغير المناخ لا يكاد يذكر. يلخص الجدول ٤ نتائج المحاكاة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠٥٠. والملحق ١ رقم ٥ يعطي ملخصاً رسومياً تفصيلياً مع محاكاة عمليات "مع تغير المناخ" و "من دون تغير المناخ".

الجدول ٤. نتائج المحاكاة - تغير المناخ والأمن الغذائي في لبنان

تأثير تغير المناخ	لمحة عن عام ٢٠٥٠		لمحة عن عام ٢٠٢٠		من دون تغير المناخ
	مع تغير المناخ	من دون تغير المناخ	تأثير تغير المناخ	مع تغير المناخ	
القوة العاملة الزراعية	٤٤٦,٦٥٩	٤٤٦,٦٥٩	٠	٣٣١,٣٨٧	٣٣١,٣٨٧
القيمة المضافة لكل عامل زراعي	-٤٨٤ دولاراً	٣,٥٤٦ دولار	١٧١ دولاراً	٥,٢٦١ دولاراً	٥,٤٣٢ دولاراً
القوة العاملة الزراعية المعممة	٣٦,٠٠٧-	٢٦٣,٩٩٣	٩,٤٣٨-	٢٩٠,٥٦٢	٣٠٠,٠٠٠
القوة العاملة الزراعية المعيقة	٣٦,٠٠٧	١٨٢,٦٦٦	٩,٤٣٨	٤٠,٨٢٤	٣١,٣٨٧
فجوة الدخل في موارد الرزق	١٥٩,٣	٤٤٨,٢	١٢,٤ مليون دولار	٣٠,٢ مليون دولار	١٧,٨ مليون دولار
القوة العاملة الزراعية المعيقة كنسبة مئوية من المجموع	٨,١%	٤٠,٩%	٢,٨%	١٢,٣%	٩,٥%

يمكن تلخيص النتائج على النحو التالي:

- المجتمعات الزراعية ضعيفة في الغالب بسبب انخفاض القيمة المضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل زراعي. بحلول عام ٢٠٢٠، سيبلغ الناتج الزراعي للعامل الواحد ٥٤٣٢ دولاراً و ٤٠٣٠ دولاراً بحلول عام ٢٠٥٠. من قيمة الـ ٦٠٠٠ دولار في عام ٢٠١٠، ستبلغ هذه الانخفاضات ٥٦٠ دولاراً و ١٩٧٠ دولاراً على التوالي. من شأن تغير المناخ أن يخفف من الناتج الزراعي للعامل الواحد في عام ٢٠٢٠ بـ ١٧١ دولاراً إضافياً وبحلول عام ٢٠٥٠ بـ ٤٨٤ دولاراً إضافياً. وبالتالي، فإن مساهمة تغير المناخ في الناتج الزراعي للعامل الواحد (سواء كان يعمل أم لا) هو أقل بكثير من مساهمة معدل النمو السكاني.
- عيل الزراعة في لبنان ٣٠٠٠٠٠ عامل زراعي في عام ٢٠١٠، أي تاريخ بدء المحاكاة. بطبيعة الحال، من دون تغير المناخ، تستمر الزراعة في لبنان بإعالة ٣٠٠٠٠٠ عامل في عام ٢٠١٠. غير أن تغير المناخ يؤدي إلى الحد من الإنتاجية الزراعية وإلى فقدان ٩٤٣٨ وظيفة بحلول عام ٢٠٢٠ و ٣٦٠٠٧ وظيفة بحلول عام ٢٠٥٠. من جهة أخرى، سوف يصبح ٢,٨ في المئة من القوة العاملة الزراعية عرضة للخطر بسبب تغير المناخ بحلول عام ٢٠٢٠ وثمانية في المئة بحلول عام ٢٠٥٠.
- إذا أخذنا الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الزراعي للعامل الواحد في القوة العاملة والـ ٦٠٠٠ دولار، وهو أمر ضروري لمنع اليعق في المجتمعات الزراعية، سيؤدي النمو السكاني إلى فجوة الدخل في موارد الرزق تبلغ ١٧,٨ مليون دولار بحلول عام ٢٠٢٠. وسيبف تغير المناخ ١٢,٤ مليون دولار على ذلك. بحلول عام ٢٠٥٠، سيساهم النمو السكاني في فجوة الدخل في موارد الرزق تبلغ ٢٨٩ مليون دولار في حين أن تغير المناخ سيساهم في ١٥٩ مليون دولار إضافية.
- وأخيراً، في عام ٢٠٢٠، سوف يكون ١٢,٣ في المئة من القوة العاملة الزراعية عرضة للخطر، ٢,٨ في المئة منها يمكن أن يعزى إلى تغير المناخ. في عام ٢٠٥٠، سوف يكون ٤٠,٩ في المئة من المجتمعات الزراعية عرضة للخطر، ٨,١ في المئة منها يعزى إلى تغير المناخ.

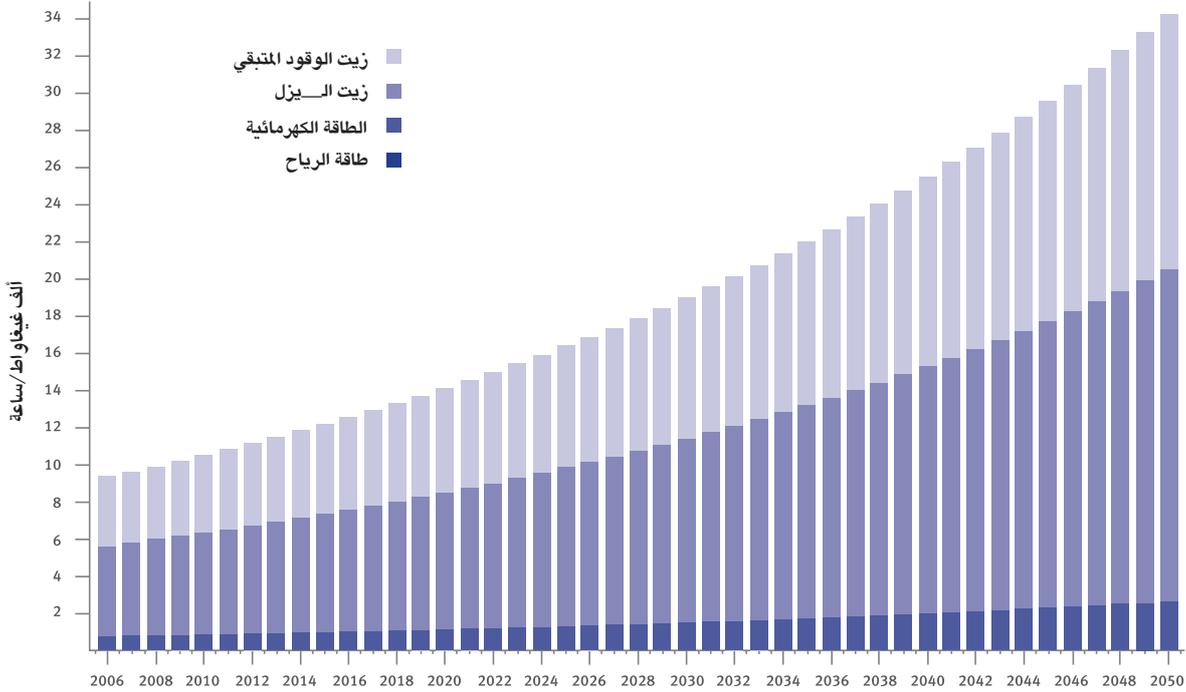
٢- النتائج الرئيسية بشأن تكاليف تنفيذ تدابير التخفيف والتكيف ذات الأولوية

تصف الأقسام التالية تكاليف تدابير التكيف والتخفيف المختلفة في القطاعين المستهدفين.

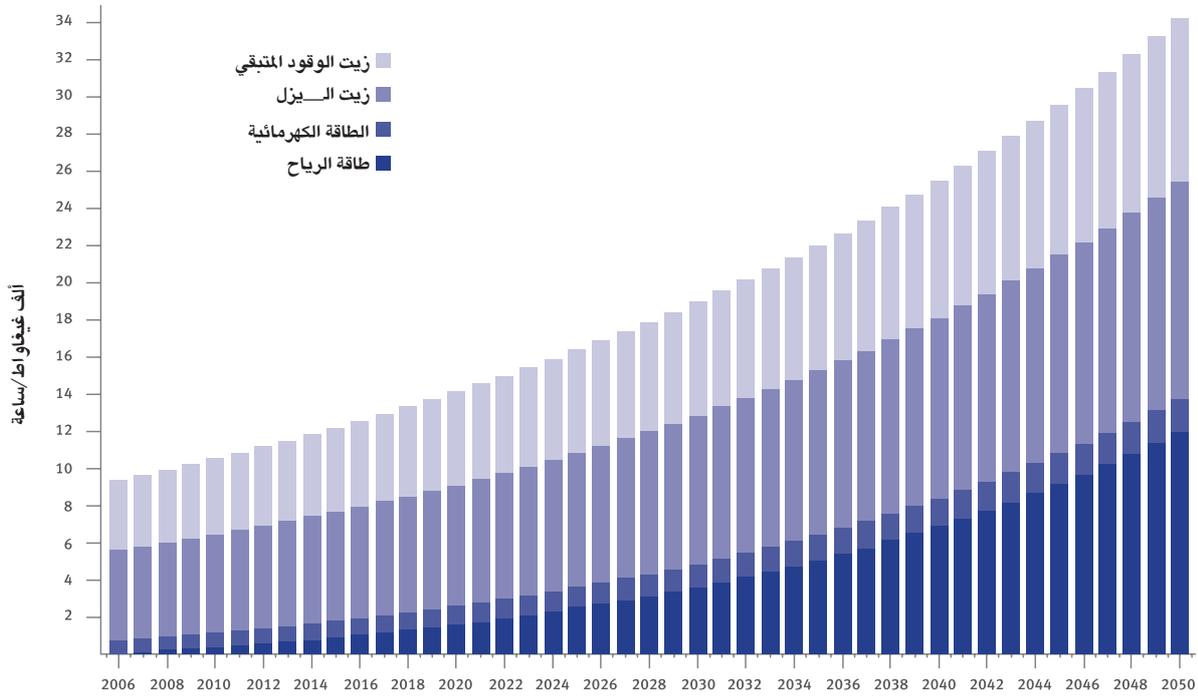
أ- تكلفة تنفيذ تدابير التخفيف ذات الأولوية

في إطار سيناريو خط الأساس، لا يتغير مزيج الوقود حتى عام ٢٠٥٠، فيمثل زيت الوقود وزيت الـيزل والطاقة الكهرومائية ٤٠ في المئة و ٥٢ في المئة و ٨ في المئة على التوالي من إجمالي الغيغاواط/ساعة المولّد. يعرض الرسم البياني ٣ تفاصيل إجمالي الكهرباء المولّدة بحسب الوقود والسنة. وبموجب هذا السيناريو، فإن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من قطاع الكهرباء سترتفع من ٧ أطنان متريّة من ثاني أكسيد الكربون (MtCO₂) في عام ٢٠٠٦ إلى ١٠,٦ أطنان متريّة من ثاني أكسيد الكربون (MtCO₂) بحلول عام ٢٠٢٠ و ٢٥,٨ طنناً مترياً من ثاني أكسيد الكربون (MtCO₂) بحلول عام ٢٠٥٠.

الرسم البياني ٣. تفاصيل توليد الكهرباء بحسب نوع الوقود (سيناريو خط الأساس)



الرسم البياني ٤. تفاصيل توليد الكهرباء بحسب نوع الوقود (سيناريو التخفيف)



في إطار سيناريو التخفيف، يتغير مزيج الوقود بحيث تؤمن الرياح ٣٥ في المئة من الكهرباء المولدة في عام ٢٠٥٠ وحصص الوقود المتبقية هي ٢٦ في المئة و ٣٤ في المئة و ٥ في المئة لزيت الوقود وزيت اليزل والطاقة الكهرمائية على التوالي. كما ذكر من قبل، لقد اخترنا النمو في حصة طاقة الرياح بشكل يتماشى مع الخطة الوطنية بالحصول على الطاقة المتجددة بنسبة ١٢ في المئة في عام ٢٠٢٠. يعرض الرسم البياني ٤ تفاصيل إجمالي الكهرباء المولدة بحسب الوقود والسنة. وبموجب هذا السيناريو، فإن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من قطاع الكهرباء ستزداد من ٧ أطنان مترياً من ثاني أكسيد الكربون (MtCO₂) في عام ٢٠٠٦ إلى ٩,٥ أطنان مترياً من ثاني أكسيد الكربون (MtCO₂) في عام ٢٠٢٠ و١٦,٧ أطناناً مترياً من ثاني أكسيد الكربون (MtCO₂) في عام ٢٠٥٠ وهو أقل بـ ٩ أطنان مترياً من ثاني أكسيد الكربون (MtCO₂) من سيناريو خط الأساس.

يبلغ صافي القيمة الحالية للاستثمارات اللازمة حتى عام ٢٠٣٠ (٢٠٥٠) ١,١١ (١,٦٣) مليار دولار و ١,٤١ (٢,٠٧) مليار دولار لسيناريو خط الأساس والتخفيف على التوالي. يبيد أن هذه التكاليف في سيناريو التخفيف تعادلها الوفورات المحققة في تكاليف الوقود. وهذه الوفورات هي في حدود ٢,٩ مليار دولار بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٥٠.

يكشف تحليل التكاليف والمنافع أن سيناريو التخفيف ليه قيمة صافية حالية سلبية تبلغ ٢٤٣٦ مليون دولار (بـ دولار عام ٢٠٠٧) بالمقارنة مع سيناريو خط الأساس. ومن هنا، يمكن اعتبار سياسة التخفيف التي تم تحليلها أنها سياسة لا تستدعي النـم طالما أن الافتراضات الكامنة وراء النموذج تنطبق (راجع الملحق ٢). وبالتالي يتم احتساب منفعة التخفيف لتبلغ ٢٧٠,٦ دولاراً/إجمالي ثاني أكسيد الكربون. وهذه نتيجة مثيرة جداً للاهتمام تؤكد أهمية طاقة الرياح في المدى القصير وأكثر من ذلك على المدى الطويل. تشير الحسابات إلى أن تكاليف الوقود تفوق تكاليف رأس المال الإضافي لطاقة الرياح مقابل التوربينات البخارية التقليدية حتى في العام الأول. وهذه النتيجة لها انعكاسات واضحة في السياسات ويمكن استخدامها في أي تشريع في الحكومة المقبلة بشأن تخفيف غازات الدفيئة في قطاع الطاقة. يفترض سيناريو التخفيف تحولاً كبيراً في مزيج توليد الكهرباء في عام ٢٠٣٠، والذي يتوقع أن يشكّل تحديات عديدة ستتم مناقشتها في الأقسام التالية.

ب- تكلفة تنفيذ تدابير التكيف ذات الأولوية

بالرغم من أن تغير المناخ يشكّل تهديداً عالمياً، يتم إيلاء اهتمام لا يذكر لاحتمال أن العيدين من البلدان قد يستفيضان في الواقع من ذلك إما بشكل مباشر أو غير مباشر. قد يستفيد بعض البلدان مباشرة من تغير المناخ من خلال تحسين الظروف الزراعية أو بشكل غير مباشر من خلال تقويم مساهمات مفيدة لأبحاث التخفيف والتكيف مع تغير المناخ. ولبنان لديه القدرة على أن يساهم في هذه الأخيرة. بالرغم من أن لبنان سيتأثر بشدة من جراء تغير المناخ من حيث انخفاض هطول الأمطار وزيادة ندرة المياه وارتفاع درجات الحرارة والحصول على سبل العيش للمجتمعات الزراعية التقليدية، للبنان ميزة وهي أن قاعدته الزراعية صغيرة جداً بحيث لن يكون لتغير المناخ تأثير كبير على النشاط الاقتصادي والأمن الغذائي. فعمليات المحاكاة التي أجريت في هذه الدراسة تشير بوضوح إلى أنه حتى لو كان تغير المناخ مجهولاً، سيكون انعكاس الأمن الغذائي أساساً ذات طبيعة مالتوسية، بمعنى أن النمو السكاني هو المشكلة الرئيسية بالنسبة إلى الأمن الغذائي. أما تهديدات الأمن الغذائي الأخرى فمن المحتمل أن تكون ناتجة عن صدمات أسعار المواد الغذائية في الأسواق الدولية. يتكوّن القطاع الزراعي في لبنان بشكل رئيسي من أصحاب الملكيات الزراعية الصغيرة التقليدية، مع وجود بعض المنتجات المتخصصة المجية اقتصادياً، مثل صناعة النبيذ واللواجن وما إلى ذلك. حتى الزراعة التجارية من غير المرجح أن يكون لها تأثير إيجابي على الأمن الغذائي، وذلك لأن القيود على المياه ستزداد في ظل ارتفاع درجات الحرارة. غير أن التنوع النباتي في لبنان بالإضافة إلى تماريس المناطق الساحلية والجبلية إلى جانب تغير المناخ قد يعطيه أفلية في تطوير مراكز البحوث حول التكيف مع تغير المناخ. إن إنشاء مثل هذه الصناعات لا يؤثر على التكلفة بشكل كبير ولديه القدرة على أن يصبح من قطاعات التكنولوجيا الحديثة في لبنان.

إن القطاع الزراعي في لبنان هو بالفعل صغير جداً في المقام الأول بحيث لن يكون لتغير المناخ تأثير كبير على الأمن الغذائي أو معيشة المجتمعات الزراعية. بالرغم من أن الزراعة هي مصدر للتكاليف الاجتماعية، يتم تفعيل هذه التكاليف في الغالب من جراء النمو السكاني أو زيادة التعرض للمخاطر الخارجية (والتي بورها قد تكون نتيجة لتغير المناخ). والسؤال الآن هو: ما هي الاستراتيجية الجيدة للتكيف مع تغير المناخ إذا كان موجوداً فعلياً ولكنه لا يسبب اضطرابات اقتصادية كبرى؟ نحن نرى أن تغير المناخ في السياق اللبناني يمكن أن يؤدي إلى ظهور ميزة نسبية من خلال إنشاء مركز للبحوث حول تكيف قطاع الزراعة مع تغير المناخ. فالمزاي التي يتمتع بها لبنان هي أن تكيف القطاع الزراعي مع تغير المناخ يمكن دراسته في مناحات محلية مختلفة. فلبنان لديه زراعات في المناطق الساحلية والجبلية والداخلية. كما أن هناك العديد من الجامعات التي لديها سجل جيد في مجال البحوث الزراعية. وعلاوة على ذلك، يملك لبنان قوة عاملة متعلمة بإمكانها صناعات التكنولوجيا الحيوية أو الشركات الناشئة أن تستفيد منها.

كم يبلغ حجم القدرة المحتملة لصناعة بحوث التكيف مع تغير المناخ في لبنان؟ إن النموذج المرجعي الأفضل لنقير إمكانات تطويرها هو قطاع التكنولوجيا الحيوية. فالبيانات التفصيلية عن حجم السوق العالمية والمبيعات والعمالة والتوقعات في الصناعة نادرة وبالتالي يصعب التوصل إلى استنتاجات. لكن تقرير بوزوكوم وأرونل (٢٠٠٩) هو نقطة انطلاق جيدة. يلخص الجدول ٥ بعض الأرقام من تقريرهما، بالرغم من أنه مخصص لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المختارة فقط، يمكن استخدامه لبعض الأفكار التقريبية بشأن إمكانات تطوير صناعة بحوث التكيف مع تغير المناخ.

الجدول ٥. مؤشرات التكنولوجيا الحيوية لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المختارة

البلد	السنة	مجموع العمالة	الشركات	المبيعات (بالملايين)	الناتج القومي الإجمالي (بالمليارات)		نصيب الفرد من الناتج الإجمالي (بالملايين)
					معدل القوة الشرائية	السكان	
(بـ دولار عام ٢٠٠٠ المحلي)							
النمسا	٢٠٠٦	١٠,١٦١	٧٧	٢,٥٦٩	٢١٥	٢٥,٩٤٠	٨,٢٨
بلجيكا	٢٠٠٦	١٧,٢٠٨	١٣٦	٧,٥٩٦	٢٥٧	٢٤,٤٠٥	١٠,٥٤
تشيكيا	٢٠٠٧	٩,٣٢٩	٨٢	غير معروف	٧٢	٧,٠٥٦	١٠,٢٧
فنلندا	٢٠٠٧	٣٤,٥١٠	١٤١	غير معروف	١٤٦	٢٧,٦٦٠	٥,٢٧
فرنسا	٢٠٠٦	٢٣٧,٢٤٤	٨٢٤	غير معروف	١,٤٦٨	٢٣,٩٧٠	٦١,٢٦
إيرلندا	٢٠٠٥	١,١٥١	١٠٠	غير معروف	١٣١	٣٠,٧٣٦	٤,٢٧
إيطاليا	٢٠٠٦	٤٣,٠٢١	١٤٦	غير معروف	١,١٥٧	١٩,٦٦٣	٥٨,٨٤
كوريا	٢٠٠٦	١٣٠,٧٦٧	٦٢٧	غير معروف	٦٧١	١٣,٨٦٥	٤٨,٤٢
البرتغال	٢٠٠٦	٥,٢٥٨	٥٢	٤,٧٥١	١١٩	١١,١٩٦	١٠,٥٩
اسبانيا	٢٠٠٦	٦٥,١١٨	٤٦٧	غير معروف	٧٠٧	١٦,٠٢٥	٤٤,١٢
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠٠٦	١,٣٦٠,٠٠٠	٣,٣٠١	٤٧٤,٩٦٨	١١,٣١٥	٣٧,٧٩١	٢٩٩,٤٠

المصادر: بوزوكوم وأرونل (٢٠٠٩)، ص. ٤٦ و ٥٤، مؤشرات التنمية العالمية (٢٠٠٨).

يبو ومن المعقول أن نفترض أن حجم قطاع التكنولوجيا الحيوية في بلد معين يعتمد على حجم السكان وحجم السوق. إذا قمنا باستبدال حجم قطاع التكنولوجيا الحيوية بمجموع العمالة وحجم السوق بالناتج المحلي الإجمالي، يوضح الرسم البيانيان التفتيحيان أن حجم السكان والناتج المحلي الإجمالي في الواقع يشكّلان مؤشرات جيدة للعمالة الإجمالية في قطاع التكنولوجيا الحيوية.

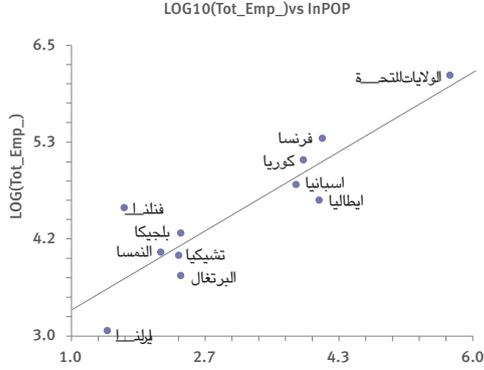
ستسمح المعادلة التالية

$$\text{Biotech Employment}_i = \beta_0 + \beta_1 \text{Population}_i + \beta_2 \text{GDP}_i + \varepsilon_i$$

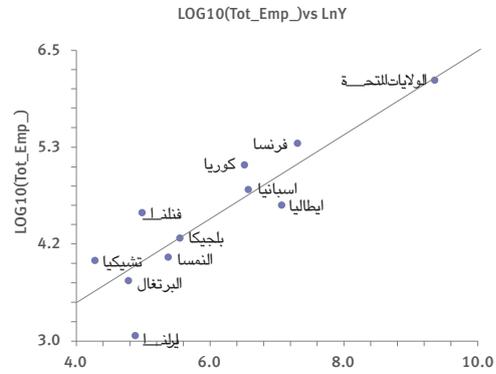
بتقدير بسيط جداً لإمكانات استيعاب لبنان لصناعة بحوث التكيف مع تغير المناخ. نتائج التقدير موضحة في الرسم البياني ٥ وملخصة في الملحق ١ رقم ٦.

الرسم البياني ٥. العمالة في قطاع التكنولوجيا الحيوية مقابل حجم السكان والناج المحلي الإجمالي.

العمالة في قطاع التكنولوجيا الحيوية مقابل حجم السكان



العمالة في قطاع التكنولوجيا الحيوية مقابل الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: رسوم المؤلفين التوضيحية باستخدام بيانات من الجدول ٥.

بإستخدام نتائج الانحدار من الملحق ٦ ومطابقتها مع عدد سكان لبنان البالغ حالياً نحو ٤ مليون نسمة والناتج المحلي الإجمالي (معادل القوة الشرائية بـ دولار عام ٢٠٠٠) البالغ ٢٠ مليار لعام ٢٠٠٦، سيكون للبنان القدرة على تطوير قطاع التكنولوجيا الحيوية الذي يوظف ١٨٣٢ شخصاً (العمالة في قطاع التكنولوجيا الحيوية = $(EXP[4.89+0.79(\ln 4)+0.51(\ln 20)])$ ، راجع الملحق ١ رقم ٦). وهذا التقدير مشابه للتقرير المشابه الذي أجراه إيرلندا التي يبلغ عدد سكانها ٤,٢٧ مليون وتوظف ١٥١١ شخصاً في مجال التكنولوجيا الحيوية. يقترح الجدول ٥ أن متوسط المبيعات لكل عامل في مجال التكنولوجيا الحيوية هو حوالي ٣٥٠٠٠٠ دولار (معادل القوة الشرائية بـ دولار عام ٢٠٠٠). وتشير التقديرات المتحفظة إلى أن القيمة المضافة المحتملة اليوم في لبنان لقطاع التكنولوجيا الحيوية هي ٦٤١ مليون دولار (معادل القوة الشرائية بـ دولار عام ٢٠٠٠). وبافتراض أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يبلغ ثلاثة في المئة سنوياً ومعدل النمو السكاني واحد في المئة، يمكن لقطاع التكنولوجيا الحيوية في لبنان أن ينمو ليصبح صناعة قيمتها ٨٠٦ ملايين دولار وتوظف ٢٣٠٠ شخص بحلول عام ٢٠٢٠ مع الأخذ بالاعتبار أن كل شيء آخر هو ثابت. بحلول عام ٢٠٥٠، يمكن لقطاع التكنولوجيا الحيوية أن يخلق قيمة مضافة تبلغ ١,٦ مليار دولار تقريباً و ٤٤٠٠ وظيفة.

يمكن ربط القيمة المضافة المحتملة لتطوير صناعة التكنولوجيا الحيوية بفاثورة الواردات الغذائية لعام ٢٠٥٠ بسبب تغير المناخ (الجدول ٢) وبفجوة الخلل في موارد الرزق لعام ٢٠٥٠ نتيجة لتغير المناخ (الجدول ٣). ويتم ذلك في الجدول ٦، مما يدل على أن إنشاء مركز بحوث التكيف مع تغير المناخ في لبنان سوف يفوق التكاليف الاجتماعية الناجمة عن تغير المناخ بكثير.

الجدول ٦. القيمة المضافة من قطاع التكنولوجيا الحيوية مقابل التكاليف الاجتماعية الناجمة عن تغير المناخ

٢٠٢٠ (ملايين)	٢٠٥٠ (ملايين)	
*٤٠,٣ ~	*١٩٦ ~	فاتورة الواردات الغذائية نتيجة لتغير المناخ *
*١٢,٤ ~	*١٥٩,٣ ~	فجوة الدخل في موارد الرزق الناجمة عن تغير المناخ بين العمال الزراعيين *
*٥٧,٢ ~	*٣٥٥,٣ ~	مجموع التكاليف الاجتماعية الناجمة عن تغير المناخ *
٨٠٦ ~	١,٥٦٨ ~	القيمة المضافة المحتملة لقطاع التكنولوجيا الحيوية اللبنانية *

* معادل القوة الشرائية بـ دولار عام ٢٠٠٥ + معادل القوة الشرائية بـ دولار عام ٢٠٠٠. المصدر: تقديرات المؤلفين.

٣- النتائج الرئيسية بشأن السياسات والأدوات المالية لمعالجة تغير المناخ

يتطلب تنفيذ التدابير التي نوقشت تطوير الأدوات المالية والسياسات التمكينية. تُعدّ الأقسام أدناه بعض هذه الأدوات من أجل التخفيف والتكيف وتصفها بإيجاز.

أ- الأدوات المالية

أ) التخفيف

تركز الأدوات التي تم وصفها على اثنين من الجوانب المالية المتعلقة بطاقة الرياح المتجددة: الكفاءة الاقتصادية والربحية التجارية.

الكفاءة الاقتصادية

- ربط تقلب النمو الاقتصادي بالتهور البيئي: العوامل الخارجية الاقتصادية ملازمة للنمو الاقتصادي. يمكن تقييم العوامل الخارجية ذات الصلة بالبيئة وترتيبها من حيث علاقتها بالنمو.
- ربط الفوائد المحتملة لكفاءة استخدام الطاقة بمصادر طاقة جيدة: تمثل كفاءة التطبيق والتخزين في طاقة الرياح حوافز تجارية وللمستهلكين من أجل التحول إلى مصادر جيدة بديلة.
- تقييم تكاليف البعث لقوانين البناء بطاقة الرياح: تبين تكاليف البناء لكل وحدة أو لكل مساحة منجزة القيمة الاقتصادية وتكاليف بـ وربط المنشآت للمباني الجيدة والقائمة.
- المشاركة في صنوق إقليمي لتكنولوجيا طاقة الرياح: فتؤدي استراتيجية إقليمية متعددة البلدان لإنتاج طاقة الرياح إلى وفورات الحجم فـ ملاً عن وفورات المجال.
- البعث بهيكل مؤسسي لـ عم إدماج ممارسات جيدة في الأنماط الاقتصادية القائمة: يستوعب تقسيم المناطق البحرية والمؤسسات شبه الخاصة نقل التكنولوجيا الجيدة إلى الممارسات القائمة في مجال استهلاك الطاقة.
- تطوير الأدوات المالية على المستويات المحلية والوطنية والـولية: تكون الجـاول المالية لـ عم تطوير محطات طاقة الرياح متاحة من خلال المؤسسات المالية المحلية والإقليمية والعالمية.

الربحية التجارية

- وضع التكاليف الاستثمارية الأولية للزراعة الريحية: تسمح حسابات الاستثمارات الرأسمالية لمحطات التوصيل وتكاليف البنية التحتية الفردية بوجود مبادئ توجيهية واضحة لمعايير نقطة التعادل وكذلك جداول الاستهلاك للعمليات على المدى الطويل.
- تقييم تحليل الحساسية على مجموعة من السيناريوهات على أساس نسب التكاليف والفوائد: تتم مقارنة الظروف غير المواتية مع السيناريوهات المواتية لتوفير حساسية النسب المالية لمجموعة من ظروف السوق والواقع. التخطيط الاحتياطي ممكن من أجل تخفيف الظروف المعاكسة. كما تسمح السيناريوهات المالية المواتية بالسعي لتحقيق النتائج المرجوة.
- تقييم معدلات العائد والقيم الصافية الحالية على وحدات إنتاج الرياح الصغيرة: سيصبح إنتاج طاقة الرياح قريباً وبسرعة ذاتي الاعتماد كلياً. وسوف تظهر اعتبارات الربحية التجارية البقاء والاكتفاء الذاتي بالإضافة إلى المكاسب الاقتصادية الشاملة.
- تقييم تكاليف الأقساط السنوية للتشغيل والصيانة لإنتاج الطاقة الريحية: تثبت تكاليف الأعمال وميزانيات التشغيل جوى إنتاج طاقة الرياح على أساس الميزانية السنوية.

الأدوات المالية الأخرى لقطاع الطاقة التي يمكن استخدامها هي:

- تخيل اقتصاديات السوق للمولدات الكهربائية خارج نطاق الشبكة: تنتج المولدات الكهربائية غير المشروعة والخاصة بالطاقة الأعلى. بعد إضافة التكاليف الاجتماعية للتلوث والمواءمة وإساءة استعمال الشبكات القائمة، سوف تخسر كل هذه المولدات الحوافز لمستخدميها.
- تقييم التكاليف غير المباشرة من طرف ثالث من أجل التحكم في التلوث: تجعل إضافة تكاليف التلوث وفقاً للجودة البيئية للحياة المستخدم الفعلي أن يدفع لتغطية تكاليف الإنتاج الفعلي بدلاً من المجتمع ككل.
- تحفيز التطوير المؤسسي بالحوافز المالية: تدمج معدلات متباينة من رسوم الإنتاج والاستهلاك استخدام الأسر فملاً عن الاستمرار الصناعي لمستخدمي الأعمال.
- دراسة خيارات الخصخصة لقطاع الطاقة في لبنان: يمكن معالجة العجز التشغيلي الكبير في مؤسسة كهرباء لبنان على أساس إعادة الهيكلة التنظيمية.

(ii) التكيف

إن الأدوات المالية التي من شأنها أن تساعدهم في تحويل لبنان إلى مركز للبحوث في مجال التكيف بسيطة ومحرومة نوعاً ما. يتمثل العنصر الرئيسي في زيادة مخصصات ميزانية الحكومة للبحوث. وينبغي أن يحصل هذا جنباً إلى جنب مع الحوافز التي تقدمها الحكومة الرامية إلى تسهيل إطلاق المشاريع المبتدئة وبقائها. والعناصر الهامة في هذا السياق هي على الشكل التالي:

- تخفيض كبير في التعريفات الجمركية على الواردات من المعدات اللازمة في صناعة التكنولوجيا الحيوية أو إلغاؤها
- تقييم حوافز ضريبية للمشاريع المبتدئة في مجال التكنولوجيا الحيوية
- توفير إمكانية الوصول على نطاق واسع إلى تمويل القروض الصغيرة

قـتساعـم الإنمـاءات الأخرى في الأعمال التجارية الزراعية على توفير وظائف بيـلة أو ضمن القطاع نفسه للبيـم العاملة الزراعية. فالزراعة المتخصصة هي مجال مهم للتطوير بحيث أن بعـن الممارسات المعينة مثل زراعة العنب لصناعة النبيذ وزراعة الزعفران وبعـن أشجار الفاكهة والبذور وما إلى ذلك يمكن أن تستفيد من الأدوات المالية التالية:

- توجيه الإنفاق العام الزراعي نحو البحوث والإرشاد
- فرض اقتصادات السوق من أجل كفاءة فائـة الزراعة
- تمكين التعاونيات من أجل بقاء الأعمال التجارية

ب- السياسات

(أ) التخفيف

يمكن معالجة عناصر السياسات لتنفيذ خيار طاقة الرياح المتجددة على مستويين: المستوى الوطني أو التجميع الكلي ومستوى الأعمال الـقيقة أو التجميع الجزئي.

التجميع الكلي: على المستوى القطري

- تشجيع إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص على المستوى الوطني: توفر الترتيبات التجارية المختلطة التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.
- تطوير التعاون الإيجابي بين البيئة والاقتصاد: تترجم الجودة البيئية إلى قيمة اقتصادية تنعكس في طلب المستهلكين على الملاءمة البيئية.
- توفير الإطار الـولي للمفاوضات من أجل التعاون الثنائي و/ أو المتعدد الأطراف: بإمكان المستفيدين والشركاء في التنمية المالية تحقيق تعاون أكثر فعالية عندما يتم التفاوض على المساعـات على أساس المعايير المتفق عليها.
- نشر المعلومات على مستوى المستخدم لتوعية الجمهور على تكنولوجيات الطاقة الجيدة: نقل المعلومات حول الطاقة الريحية الجيدة من وضع البحث والتطوير إلى حملة الـعاية الاستهلاكية والتسويق.
- تركيز تنسيق جمع البيانات وتخزينها حول تطبيقات تكنولوجيا الرياح: يتم تعزيز التخطيط والتوجيه الصناعي عندما تكون المعلومات متوافرة بشكل مفيد قابل للتطبيق مباشرة.

التجميع الجزئي: على مستوى الأعمال

- إقامة كيان بحثي متخصص في إنتاج طاقة الرياح: يترجم الابتكار في مجال الأعمال البحوث التقنية إلى قيمة اقتصادية.
- تحريـم التمويل في مجال الابتكار في الطاقة من شركاء التنمية المالية حسب مصدر الطاقة: تكون مطابقة جـول أعمال مانحين معينين أفـم عندما تكون احتياجات المستفيدين محددة واضحة المعالم.
- البـم بالسجل المتكامل لقياس الإنتاج في التخطيط الاستراتيجي للتخفيف من الطاقة: تفترض الإدارة الاستراتيجية ضمناً التحقق من أن الأداء متسق مع الأهداف المحددة مسبقاً. تتم موازنة سجل قياس الإنتاج من خلال عملية شاملة على مستوى الأعمال.
- تنفيذ الإطار المنطقي لإدارة طاقة الرياح: بإمكان الشركاء في التنمية المالية التأكـم من فعالية المساعـات وبرامج الـعم من خلال انتهاء الإطار المنطقي للإدارة التنظيمية.

• الوصول إلى المستوى المناسب من الخبرة: تصبح الخبرة المتوافرة ملائمة للمستهلك عندما تتم ترجمة ما يكفي من الخبرة إلى آليات يومية لنقل المعرفة.

• إنشاء سلطات مختصة: تسهم الوكالات المختصة من القطاعين العام والخاص في إدارة الجودة الشاملة.

• تريب الموظفين: تبقى الموارد البشرية العامل الرئيسي للنجاح في تنفيذ التكنولوجيا الجديدة.

أدوات السياسات الأخرى المتوفرة لقطاع الطاقة بشكل عام هي:

• تأمين موثوقية البيانات بشأن استهلاك الطاقة بحسب فئة المستخدم: يسمح التنسيق الموحد للبيانات بوصول المستخدم والتخطيط على المدى الطويل.

• دعم وضع أطلس الرياح لإنتاج الطاقة الريحية: تتسق أنماط الرياح المحلية والإقليمية تاريخياً. يمكن توثيق تيارات البحر الأبيون المتوسط بشكل مناسب والاعتماد عليها لتصميم وتشغيل توليد الطاقة من الرياح.

• تحديث أنظمة الانبعاثات: ملائمة معايير جودة الهواء وسلامة البيئة الإقليمية والوطنية.

• تعزيز أدوات التنفيذ: يعتمد التنفيذ المحلي للمعايير الإيكولوجية وكذلك أنظمة الطاقة على دعم مؤسسي لإنتاج الطاقة واستهلاكها.

(ii) التكيف

تستفيد مراكز بحوث التكيف بشكل كبير من السياسات التي تحمي حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع. يجب على الحكومة توفير بيئة أعمال تتم فيها حماية هذه الحقوق. وعلاوة على ذلك، لا بد من تطبيق القوانين القائمة ذات الصلة على نحو فعال وشامل في مختلف أنحاء البلاد. وثمة عنصر آخر مهم هو بناء كل من القدرات البشرية والمؤسسية في القطاع العام المشارك في جميع جوانب بحوث التكيف.

السياسات الأخرى التي يمكن أن تعود بالنفع على القطاع الزراعي بشكل عام هي:

• تعزيز تسويق المحاصيل

• تنفيذ قياس موثوق للموارد في الإنتاج الزراعي

• بناء القدرات المؤسسية

• الاستفادة من الموارد البشرية

• دمج إدارة الشبكات الزراعية

٤- الإطار المؤسسي

حالياً، هناك برنامجان من قبل الحكومة يهدفان إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة. أحدهما هو "فعالية الطاقة الشاملة لعدة قطاعات في لبنان وإلغاء العوائق أمام عملية شركة خدمات الطاقة (ESCO) الذي يهدف إلى خفض انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن عدم كفاءة الاستعمال النهائي للطاقة في جميع قطاعات الاقتصاد. والآخر هو "مشروع تغير المناخ" الذي يهدف إلى معالجة قضايا غازات الدفيئة في لبنان. ويتم تنفيذ المشروع الأول من قبل وزارة الطاقة والمياه والثاني من قبل وزارة البيئة. وعلاوة على ذلك، يستطيع لبنان الاستفادة من بعض المخططات الأولية مثل آلية التنمية النظيفة (CDM). من الناحية النظرية، يمكن أن يتم تمويل وتنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة في إطار آلية التنمية النظيفة ضمن بروتوكول كيوتو.

يعمل مشروع المركز اللبناني لحفظ الطاقة على إنشاء صنوق وطني لكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة وصنوق أخر لسخانات المياه السكنية بالطاقة الشمسية. ويمكن استخدام هذا الصنوق في نهاية المطاف لتمويل جزء من مزارع طاقة الرياح المقترحة في سيناريو التخفيف. من الناحية المثالية، وعلى غرار العديد من البلدان المتقدمة، يمكن فرض رسوم الطاقة المتجددة على المستهلكين الكهربائيين من خلال إدراجها في تعرفه الكهرباء اللبنانية. كما يمكن استخدام هذه الأموال لتمويل مزارع طاقة الرياح.

إن مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية (LARI) هي الوكالة الوحيدة الممولة من الحكومة والتي تجري البحوث الزراعية التي تركز على التغير المناخي. الهيكل الإداري والتوزيع الجغرافي الحاليان لمصلحة الأبحاث العلمية الزراعية مناسبان لمواصلة بذل جهد أكثر تركيزاً على بحوث التكيف. فمعظم الجامعات (في القطاعين العام والخاص) التي تملك أحدث برامج البحوث الزراعية لديها التوزيع المؤسسي والجغرافي المناسب للسماح بدعم الشركات المبتدئة في مجال التكنولوجيا الحيوية.

٥- الروس المستفاد

أدى النطاق المحدود لهذه الدراسة إلى فهم التحريات التي تواجه لبنان في محاولته للحد من الانبعاثات ومحاولته للتكيف مع تغير المناخ. جنباً إلى جنب مع التحريات، كانت هناك بعض الفرص الواضحة التي قد تكون مفيدة للبنان. تصف الأقسام التالية بعض هذه التحريات والفرص.

أ- التحريات

إن الاستثمارات في محطات توليد الطاقة اللازمة لتلبية الطلب للسنوات العشرين إلى الأربعين المقبلة كبيرة. يبلغ صافي القيمة الحالية للاستثمارات اللازمة حتى عام ٢٠٣٠ (٢٠٠٠) ١,١١ مليار (١,٦٣ مليار) دولار و ١,٤١ مليار (٢,٠٧ مليار) دولار لسيناريوهي خط الأساس والتخفيف على التوالي. ومع ذلك، من المهم الإشارة إلى أن الوفورات المحققة في تكاليف الوقود تفوق تكاليف سيناريو التخفيف بكثير. وتبلغ هذه الوفورات ٢,٩ مليار دولار بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٥٠، مما يجعل سيناريو التخفيف أكثر جاذبية من الناحية الاقتصادية. بلغ الدين العام ١٦٣,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٨ مما يجعل نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في لبنان في المرتبة الثالثة في العالم (الحقائق العالمية من وكالة المخابرات المركزية، ٢٠٠٩). وبالتالي، يكون تحقيق تمويل أي مشروع واسع النطاق، مثل محطة توليد الكهرباء، أكثر صعوبة وسوف يحتاج إلى أن يمول في معظمه من مصادر أجنبية. ومع ذلك، فإن المؤسسة الاحتكارية التي تسيطر عليها الدولة، أي مؤسسة كهرباء لبنان، قد تكون عاملاً مثبطاً رئيسياً للاستثمار الأجنبي المباشر (كاجياناس وآخرون، ٢٠٠٣). وفي الواقع، كان هناك الكثير من الالمغط من قبل المقرضين الدوليين لخصخصة قطاع الكهرباء. ويبقى أن نرى إذا كان هذا سيحدث في المستقبل القريب.

إن احتياجات التكيف الناجمة عن تغير المناخ خارجية في الغالب. لا يؤدي تغير المناخ في لبنان إلى زيادة في فاتورة الواردات الغذائية، ولكنه سيتسبب بصدمات أكبر في أسعار المواد الغذائية. وبالتالي تكون حاجة التكيف الأهم (في مقابل الفرص) تطوير القدرات المالية والتنوع الاقتصادي. ما لم يقدّم لبنان بزيادة قاعته المربحية بشكل كبير، سيكون غير مستعد لتقويم شبكات الأمان الاجتماعي.

في حين أن الإنتاج المتخصص ومراكز بحوث التكيف هي فرص للتكيف، فإن توسيع شبكات الأمان الاجتماعي هو ضرورة للتكيف. بالرغم من أن القيمة المضافة لقطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي هي صغيرة جداً، فإنه لا يزال يوظف نسبة كبيرة من القوة العاملة. سيؤثر تغير المناخ على معيشة المجتمعات الزراعية التقليدية، وبالتالي تحتاج الحكومة إلى أن تكون مستعدة له. لذا، فإن إنشاء تأمينات البطالة هو أحد الحلول ذات الأولوية في هذا الصدد.

ب- الفرص

من خلال دراسة أطلّس الرياح الذي وضع أخيراً، يمكن للمرء أن يتبين عدة مناطق على طول السلاسل الجبلية التي يكون متوسط سرعة الرياح فيها أعلى من 5 أمتار في الثانية مثل عكار ومرجعيون وغيرها. عموماً، يكون لدى هذه المناطق ذات ارتفاع سرعة الرياح المستمر تركّز سكاني منخفض للغاية وأراضٍ وفيرة بأسعار رخيصة جداً لشراؤها أو استثمارها مثل هذه المشاريع (داغر وروبل، 2009).

للتوسع في إمادات الكهرباء عن طريق إدخال الطاقة المتجددة العريضة من المزايا مقارنة مع التوسع في محطات الطاقة التقليدية. فهو سيساعد في الحد من اعتماد لبنان على واردات الوقود، وبالتالي المساهمة في تنوع مزيج الطاقة. ثانياً، إذا كان إدراج الطاقة المتجددة يأخذ شكل موزعين متعددين، فهذا من شأنه تعزيز أمن الإمدادات في أوقات النزاع الشائعة جداً في هذه المنطقة، خصوصاً أنه تم استهداف مرافق الطاقة الكهربائية مباشرة في العامين الأخيرين (داغر وروبل، 2009).

ومن الأولويات التي هي أيضاً بمثابة فرصة تسهيل التنقل الرأسي والأفقي من خلال الاستثمارات العامة في القدرات التكنولوجية (الإنترنت والاتصالات) والنقل (الطرق ووسائل النقل العامة). وسوف تكمل هذه الاستثمارات فرص التكيف، فضلاً عن أنها تحسّن مناخ الأعمال في لبنان. وعلاوة على ذلك، تتم متابعة مشروعات البنى التحتية على الصعيدين الإقليمي.

٦- المراجع

- Association Libanaise pour la Maitrise de L'Énergie (ALMEE), 2006. L'Énergie au Liban.
- Brown, O. and Crawford, A. (2009), Rising Temperatures, Rising Tensions. Climate change and the risk of violent conflict in the Middle East. International Institute for Sustainable Development, Winnipeg, Manitoba, Canada.
- Centre for Research on the Epidemiology of Disasters – CRED, EM-DAT The International Disaster Database (<http://www.emdat.be/>, accessed: October 30, 2009).
- Chedid, R., Ghaddar, N., Chaaban, F., Chehab, S., Mattar, T., 2001. Assessment of energy efficiency measures: the case of the Lebanese energy sector. International Journal of Energy Research, 25 (4), 355-374.
- Chedid, R., Ghajar, R., 2004. Assessment of energy efficiency options in the building sector of Lebanon. Energy Policy, 32, 647-655.
- CIA, The World Factbook, 2009. Accessed at <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/LE.html>
- Cline, W. (2007), Global Warming and Agriculture, Impact Estimates by Country, Peterson Institute for International Economics, Washington, D.C., 2007.
- Dagher, L. and Ruble I. Challenges for CO2 Mitigation in the Lebanese Electric Power Sector. Energy Policy, 38, 912-918, 2010.
- Farajalla, N.S., Haddad, J., and M. Mhanna, 2009 "Long-term Temperature Trends in Beirut Lebanon." International Journal of Climatology (Submitted September 2007).
- International Poverty Center, Poverty, Growth and Income Distribution in Lebanon, Country Study No. 13, January 2008.
- IPCC 2007. Fourth Assessment Report, Climate Change 2007 Synthesis Report.
- Kagiannas, A., Askounis, D., Anagnostopoulos, K., Psarras, J., 2003. Energy policy assessment of the Euro-Mediterranean cooperation. Energy Conversion and Management, 44, 2665-2686.
- LEAP, 2009. Website accessed at <http://www.energycommunity.org/default.asp?action=47> on 11/08/09.
- Ministere de l'Agriculture Libanaise, Strategie de Développement Agricole du Liban, 2004.

Lebanese Center for Energy Conservation Project (LCECP), 2008. Approach to Greenhouse Gas emission reduction analysis.

Republic of Lebanon's Initial National Communication to the UNFCCC, 2002.

Republic of Lebanon's Second National Communication to the UNFCCC (SNC draft), 2009.

Schutz, G., 1998. Restructuring of the Lebanese electric power sector. Final Report.

Laithy, H., Abu Ismail, Kh. and K. Hamdan, 2008, Country Report: Poverty, Growth and Income Distribution in Lebanon, UNDP, accessed at <http://www.undp-povertycentre.org/pub/IPCCountryStudy13.pdf> in October 2009

Stockholm Environment Institute (SEI), Tellus Institute, 2006. LEAP: Long Range Energy Alternative Planning System, User Guide for LEAP 2006. <http://www.energycommunity.org/documents/Leap2006UserGuideEnglish.pdf>.

Van Beuzekom B, Arundel A. 2009. OECD Biotechnology Statistics 2009, 103 pp, OECD, accessed at <http://www.oecd.org/dataoecd/4/23/42833898.pdf>. in October 2009

World Bank 2007, World Bank Development Report 2008, Agriculture for Development, Washington, D.C.

World Bank Development Indicator Database 2008, CD-Rom, Washington, D.C.

World Bank, 2004. Republic of Lebanon, Hydrocarbon Strategy Study, Report No. 29579-LE.

World Bank, 2009. Lebanon social impact analysis – electricity and water sectors.

ملحق ١

رقم ١: ضعف أداء الناتج الزراعي في لبنان

من أجل اختبار الفرضية القائلة بأن الانتاج الزراعي في لبنان هو دون المستوى الأمثل، نقوم بتقريب المعادلة التالية

$$\text{CerYield}_i = \beta_0 + \beta_1 \ln y_i + \sum_{j=1}^n \beta_j \text{Reg.Dummy}_j + \varepsilon_i$$

حيث

CerYield = محصول الحبوب (كلغ للهكتار الواحد).

تعريف: يشمل محصول الحبوب الغذائية، عند قياسه بالكيلوغرام لكل هكتار تم حصاده، القمح والأرز والذرة والشعير والشوفان والشيلم والذرة الرفيعة (الخن) والسرغوم والحنطة السوداء والحبوب المختلفة. وترتبط بيانات الإنتاج المتعلقة بالحبوب الغذائية بالحصائل التي يتم حصادها للحبوب الجافة فقط. ويتم استبعاد محاصيل الحبوب التي تحصد للتبن أو التي تحصد براء للغذاء والأعلاف أو تلك التي تستخدم للرعي.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، الكتاب السنوي للإنتاج وملفات البيانات.

$\ln y$ = اللوغاريتم الطبيعي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالسعر الثابت للولايات عام ٢٠٠٠).

تعريف: نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي هو إجمالي الناتج المحلي مقسوماً على عدد السكان في منتصف العام. إجمالي الناتج المحلي هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد زائداً أية ضرائب على المنتجات وناقصاً أية إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه دون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب زوب وتدهور الموارد الطبيعية. البيانات هي بالولايات المتحدة الأمريكية الثابت.

المصدر: بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وملفات بيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

البيانات متاحة في قاعدة بيانات المؤشرات الإنمائية لعام ٢٠٠٨ من البنك الدولي. أخذت تعريفات المتغيرات من المصدر نفسه. والمتغيرات هي متوسط خمس سنوات للفترة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٥.

يتم تعريف البيانات النموذجية الإقليمية المختلفة على النحو التالي:

- الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (DivMENA)
- جيبوتي، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، المغرب، سوريا، تونس، فلسطين، اليمن.
- شرق آسيا والمحيط الهادئ (EAP)
- ساموا الأمريكية، أستراليا، بروناي، كمبوديا، الصين، فيجي، بولينيزيا الفرنسية، غوام، أنغونيسيا، اليابان، كيريباتي، جزر مارشال، ميكرونيزيا، كاليدونيا الجديدة، نيوزيلندا، كوريا الشمالية، لاوس، جزر ماريا نا الشمالية، منغوليا، ميانمار، بالاو، بابوا غينيا الجديدة، الفلبين، ساموا، جزر سليمان، تايلاند، تيمور الشرقية، تونغا، فانواتو، فيتنام.
- نمور شرق آسيا (EAT)
- هونغ كونغ، كوريا الجنوبية، ماكاو، ماليزيا، سنغافورة.
- أوروبا الشرقية والوسطى (ECE)
- ألبانيا، أرمينيا، أذربيجان، بيلاروس، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، تشيكيا، استونيا، جورجيا، المجر، كازاخستان، قيرغيزستان، لاتفيا، ليتوانيا، مقدونيا، مولدوفا، بولندا، رومانيا، روسيا، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، طاجيكستان، تركيا، تركمانستان، أوكرانيا، أوزبكستان.
- أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LAC):
- أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أروبا، جزر البهاما، بربادوس، بليز، بوليفيا، البرازيل، جزر كايمان، تشيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كوبا، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، السلفادور، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، هايتي، هندوراس، جامايكا، المكسيك، جزر الأنتيل الهولندية، نيكاراغوا، بنما، باراغواي، بيرو، بورتوريكو، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر نادين، سورينام، ترينيداد وتوباغو، أوروغواي، فنزويلا، جزر فيرجن (الولايات المتحدة).
- أميركا الشمالية (NAM):
- برمودا، كندا، الولايات المتحدة.
- اقتصادات النفط من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (OilMENA):
- الجزائر، البحرين، إيران، العراق، الكويت، ليبيا، عمان، قطر، السعودية، الإمارات العربية المتحدة.
- أفريقيا جنوب الصحراء (SSA):
- أنغولا، بنين، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بروندي، الكامرون، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو، شاطئ العاج، غينيا الاستوائية، إريتريا، إثيوبيا، الغابون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، مونغشقر، ملاوي، مالي، موريتانيا، موريشيوس، مايوت، موزامبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، رواندا، السنغال، سيشيل، سيراليون، الصومال، جنوب أفريقيا، السودان، سوازيلاندا، ساوتومي وبرينسيبي، تنزانيا، توغو، أوغندا، زامبيا، زيمبابوي.
- جنوب آسيا (SA):
- أفغانستان، بنغلاديش، بوتان، الهند، الماليف، نيبال، باكستان، سريلانكا.
- أوروبا الغربية (WE):
- أنشورا، النمسا، بلجيكا، جزر القنال، قبرص، الدنمارك، جزر فارو، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، غرينلاندا، إيسلندا، إيرلندا، جزيرة مان، إيطاليا، ليشتنشتاين، لوكسمبورغ، مالطا، موناكو، هولندا، النرويج، البرتغال، سان مارينو، إسبانيا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة.

الجدول: نتائج الانحدار بطريقة المربعات الصغرى العادية لـ "فرضية محصول الحبوب دون المستوى الأمثل"

المتغير التابع = محصول الحبوب	معامل الانحدار	الخطأ القياسي	إحصائية الاختبار	القيمة الاحتمالية
التقاطع	٥٥٢,٢٥	١,١٠٩,٣٣	٠,٥٠	٠,٦٢
lny	***٤٧٣,٨٦	١٠٦,٥٣	٤,٤٥	٠,٠٠
(المنطقة="DIVMENA")	***١,٧٧٤,٨٠-	٥٧٥,٠٦	٣,٠٩-	٠,٠٠
(المنطقة="EAP")	٧٤٥,٥٢-	٥٨٥,٨٨	١,٢٧-	٠,٢١
(المنطقة="EAT")	٢,٣٢	٩٧٧,٣٠	٠,٠٠	١,٠٠
(المنطقة="ECE")	**١,١٢٠,٦٣-	٤٧٦,١٣	٢,٣٥-	٠,٠٢
(المنطقة="LAC")	***١,٧١٤,٦٢-	٤٣٤,٥٠	٣,٩٥-	٠,٠٠
(المنطقة="NAM")	٩٧٤,٢١-	٩٦٩,٨٣	١,٠١-	٠,٣٢
(المنطقة="OCE")	**١,٤٢٨,٩٤-	٦٠٧,٤٢	٢,٣٥-	٠,٠٢
(المنطقة="OILMENA")	***٢,٢٢٨,٣٥-	٥٨٩,٨١	٣,٧٨-	٠,٠٠
(المنطقة="SA")	٤٢١,٧٦-	٦٨٨,٣٢	٠,٦١-	٠,٥٤
(المنطقة="SSAs")	***٢,١٢٢,٨٦-	٥٥٧,٧٧	٣,٨١-	٠,٠٠
N	١٦٤			
R2	٠,٥١			

*** = مهم عند مستوى ١٪ و ** = مهم عند مستوى ٥٪ و * = مهم عند مستوى ١٠٪.

أظهرت النتائج أن الإنتاج الزراعي يرتبط ارتباطاً إيجابياً بنصيب الفرد من الدخل. وهذا على الأرجح نتيجة للانتقال من الزراعة التقليدية إلى الزراعة التجارية في عملية التنمية الاقتصادية. تشير كل من النماذج الإقليمية للاقتصادات المتنوعة والنفطية من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى وجود محصول حبوب سلبي إلى حد كبير. يبلغ محصول الحبوب في لبنان ٢٢, ٢٦٣٥. وقيمته المتوقعة هي أعلى بـ ٢٨, ١٦٥. الخطأ القياسي لجميع البواقي هو ٩٨,٣. الباقي السلبي للبنان مهم عند مستوى ١٠٪.

من أجل اختبار الفرضية القائلة بأن لبنان ربما يفتقر إلى رأس المال، عبر استخدام استهلاك الأسمدة، قمنا أي ما يتقير التالي

$$Fert_i = \beta_0 + \beta_1 lny_i + \sum_{j=1}^n \beta_j Reg.Dummy_j + \varepsilon_i$$

حيث

Fert = استهلاك الأسمدة (١٠٠ غرام لكل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة)

تعريف: يقيس استهلاك الأسمدة (١٠٠ غرام لكل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة) كمية المغذيات النباتية المستخدمة لكل وحدة من وحدات الأراضي الصالحة للزراعة. وتغطي منتجات التسميم الأسمدة الأزوتية والبيوتاسية والفوسفاتية (بما في ذلك الفوسفات الصخري المطحون). ولا يشمل ذلك المغذيات الثقليّة كالأسمدة الحيوانية والنباتية. التوقيت المرجعي لاستهلاك الأسمدة هو السنة المحصولية (من تموز / يوليو إلى حزيران / يونيو). تعرّف منظمة الأغذية والزراعة الأرض الصالحة للزراعة على أنها الأرض التي تزرع بمحاصيل مؤقتة (المناطق ذات المحصولين تحسب مرة واحدة)، والمروج المؤقتة لتخزين التبن أو للرعي، والأرض المزروعة بمحاصيل للسوق أو للمنازل، والأرض المراحة مؤقتاً. وتستثنى الأرض المهجورة نتيجة للحرث والتهديب.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، الكتاب السنوي للإنتاج وملفات البيانات.

البيانات متاحة في قاعدة بيانات المؤشرات الإنمائية لعام ٢٠٠٨ من البنك الدولي. أخذت تعريفات المتغيرات من المصدر نفسه. والمتغيرات هي متوسط خمس سنوات للفترة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٥.

الجدول: نتائج الانحدار بطريقة المربعات الصغرى العادية لـ "فرضية التسميم دون المستوى الأمثل"

المتغير التابع = استهلاك الأسمدة	معامل الانحدار	الخطأ القياسي	إحصائية الاختبار	القيمة الاحتمالية
التقاطع	-١٨.٠١٥,١٤	٩.٤١٩,٢٤	-١,٩١	٠,٠٦
lny	××٢,١٥٢,٤٥	٩١٣,١٨	٢,٣٦	٠,٠٢
(المنطقة="DIVMENA")	٦,٢١٨,٤٧	٤,٤٦٦,٧٥	١,٣٩	٠,١٧
(المنطقة="EAP")	٤,٤١٤,٥٨	٤,٧١٩,٣٨	٠,٩٤	٠,٣٥
(المنطقة="EAT")	×××٤٣,٨٥٢,٧٣	٥,٨٢٥,٥٧	٧,٥٣	٠,٠٠
(المنطقة="ECE")	٢,٥٥٦,٠٢	٣,٥٩٩,٩٣	٠,٧١	٠,٤٨
(المنطقة="LAC")	٢,٤٩٠,٩٨	٣,٤٦٨,٠٣	٠,٧٢	٠,٤٧
(المنطقة="NAM")	-٣,٢٨٤,٣٧	٦,٩٢٢,٢٧	-٠,٤٧	٠,٦٤
(المنطقة="OCE")	٢,٠٨٤,١٢	٤,٧٠٣,٨٨	٠,٤٤	٠,٦٦
(المنطقة="OILMENA")	٤,٧٧٤,٣٥	٤,٠٤٩,٨٩	١,١٨	٠,٢٤
(المنطقة="SA")	٥,٤٧٧,٩٢	٥,٤٦١,٦٦	١,٠٠	٠,٣٢
(المنطقة="SSA")	٥,١٦٥,٢٣	٤,٥٩٩,٠٧	١,١٢	٠,٢٦
N	١٣٣			
R2	٠,٣٨			

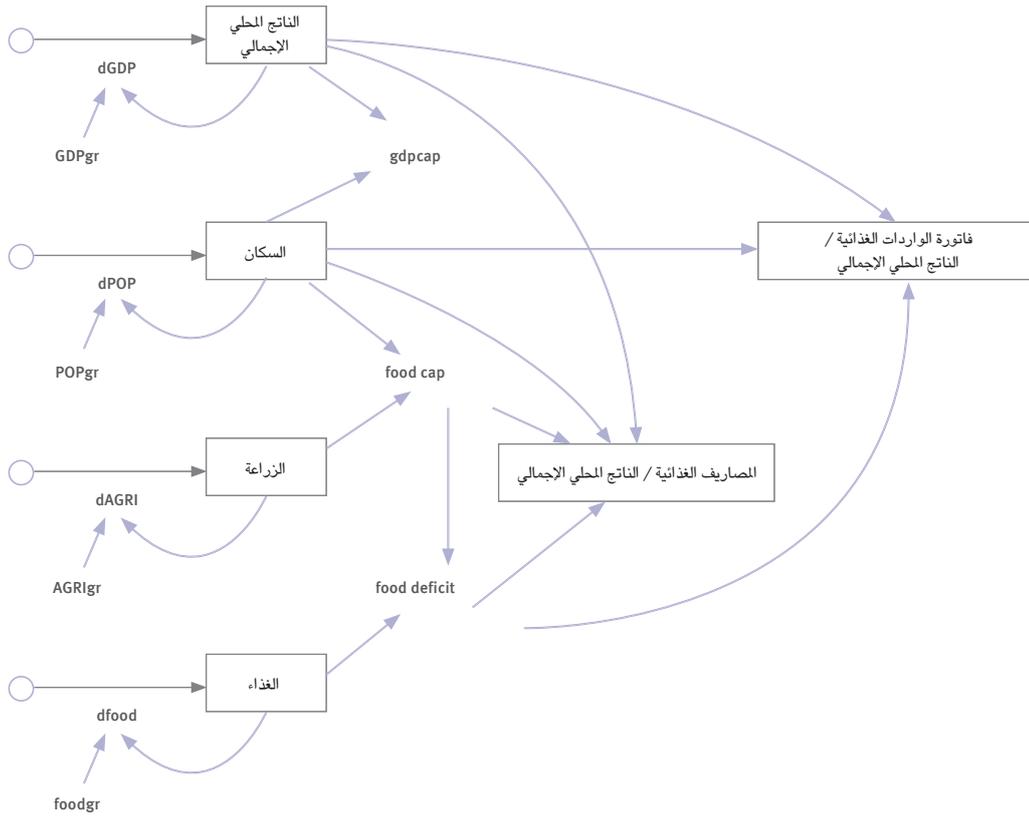
*** = مهم عند مستوى ١ ٪ و ** = مهم عند مستوى ٥ ٪ و * = مهم عند مستوى ١٠ ٪.

أظهرت النتائج أن استهلاك الأسمدة، الذي يمكن استخدامه كبديل للحصول على رأس المال، يرتبط ارتباطاً إيجابياً بنصيب الفرد من الدخل. باستثناء النموذج الإقليمي "تمور شرق آسيا"، لا يوجد أي متغير آخر مهم. يبلغ استهلاك لبنان للأسمدة ١٨٦٠ كلغ في الهكتار الواحد من الأراضي الصالحة للزراعة. القيمة المتوقعة هي أعلى بـ ٤٦١ كلغ. العجز في استهلاك لبنان للأسمدة هو ذات دلالة إحصائية عالية.

رقم ٢: محاكاة آثار تغير المناخ على فاتورة الواردات الغذائية في لبنان

تمت برمجة المحاكاة باستخدام نموذج النظام الديناميكي، وهي موضحة بالرسوم والصور أدناه:

الرسم البياني: برمجة آثار تغير المناخ على لبنان



متغيرات المخزون:

الناتج المحلي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي (معادل القوة الشرائية بـ دولار عام ٢٠٠٥)، قيمة ٢٠١٠ = ٣٠ مليار دولار،
معدل النمو GDPgr = ٠,٠٣ .

السكان = عدد السكان، قيمة ٢٠١٠ = ٤ مليون، معدل النمو السكاني POPgr = ٠,٠١ .

الزراعة = قيمة الزراعة المضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي، قيمة ٢٠١٠ = ١,٨ مليار دولار. عمليتان بـ إيلتان: "مع تغير المناخ"
و "من دون تغير المناخ". "مع تغير المناخ": AGRgr = -٠,٠٣١٩١، "بـون تغير المناخ": AGRgr = ٠ .

الغذاء = نصيب الفرد من نفقات الغذاء (للاستهلاك المحلي والواردات)، قيمة ٢٠١٠ = ٩٠٠ دولار، التضخم في أسعار المواد
الغذائية الخارجية foodgr = ٠,٠٢ .

$$dGDP = \text{الناتج المحلي الإجمالي} \times GDPgr$$

$$dPOP = \text{السكان} \times POPgr$$

$$dAGRI = \text{الزراعة} \times AGRgr$$

$$dfood = \text{الغذاء} \times foodgr$$

المتغيرات المساعدة:

gdpcap = نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (معادل القوة الشرائية بـ دولار عام ٢٠٠٥)

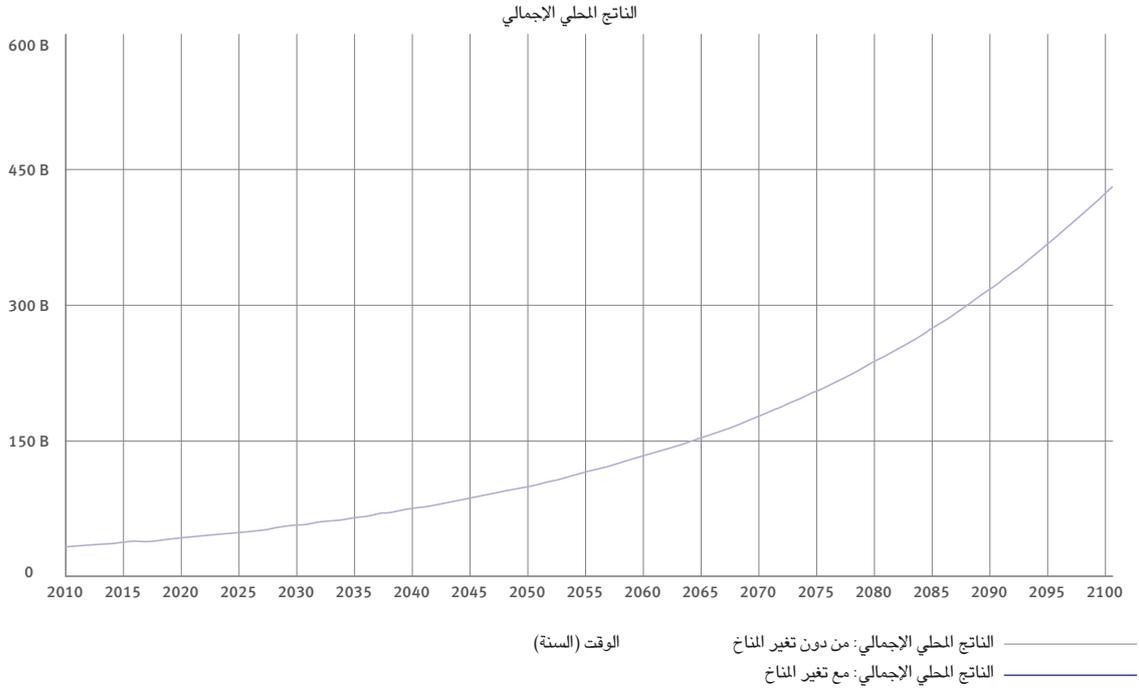
foodcap = قيمة إنتاج الغذاء المحلي المتوفر (معادل القوة الشرائية بـ دولار عام ٢٠٠٥)

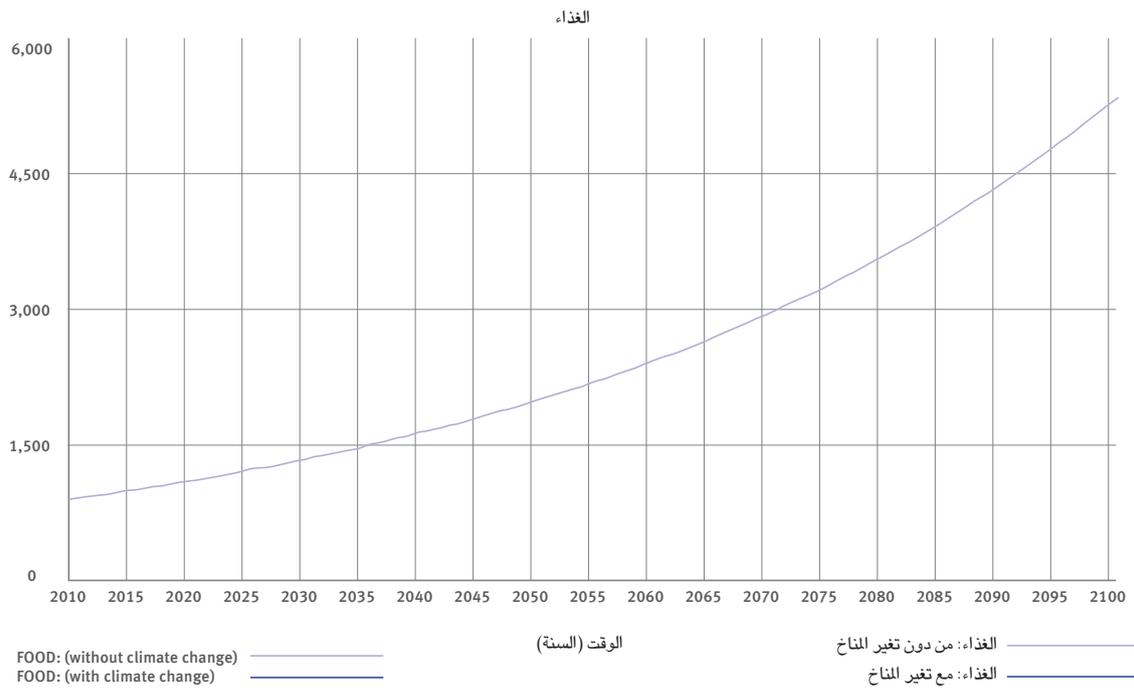
fooddef = قيمة العجز الغذائي للحفاظ على نصيب الفرد من استهلاك الأغذية ثابتاً (معادل القوة الشرائية بـ دولار عام
٢٠٠٥)

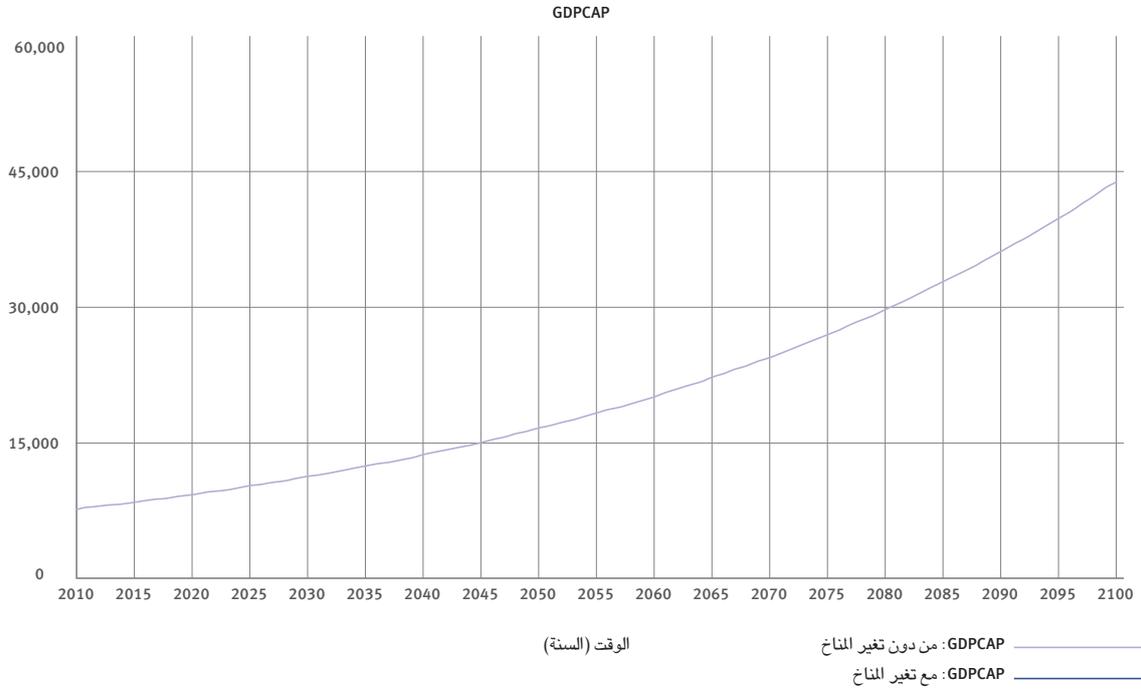
المصاريف الغذائية / الناتج المحلي الإجمالي = مجموع النفقات الغذائية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (قيمة الزراعة
المضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى الواردات الغذائية)

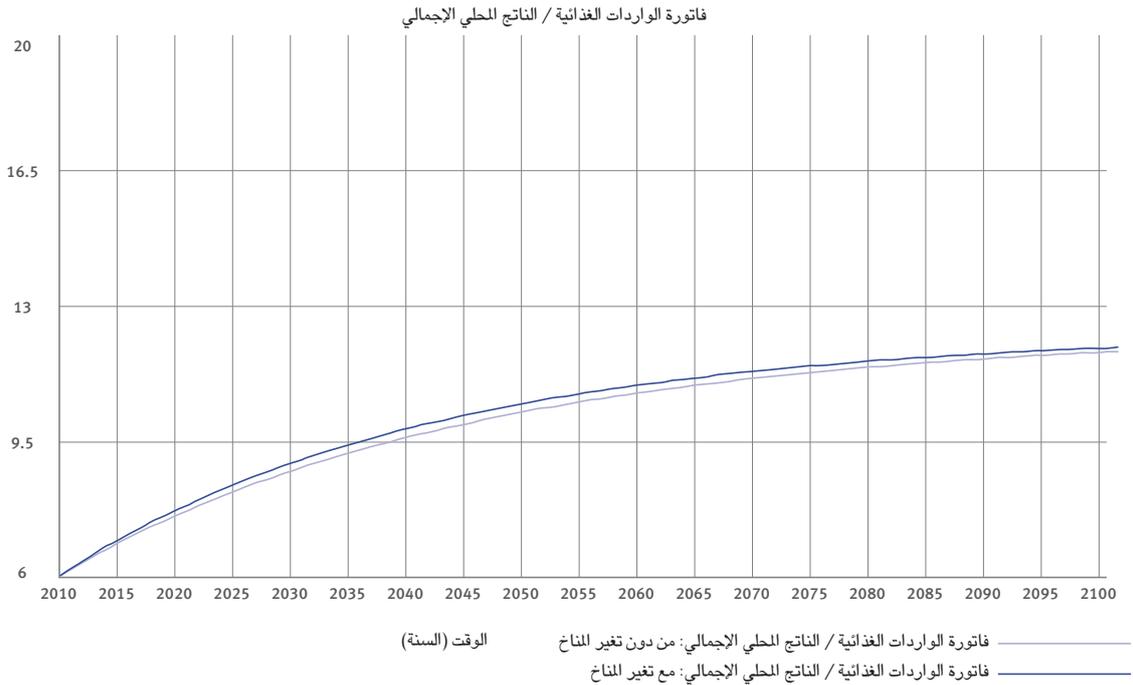
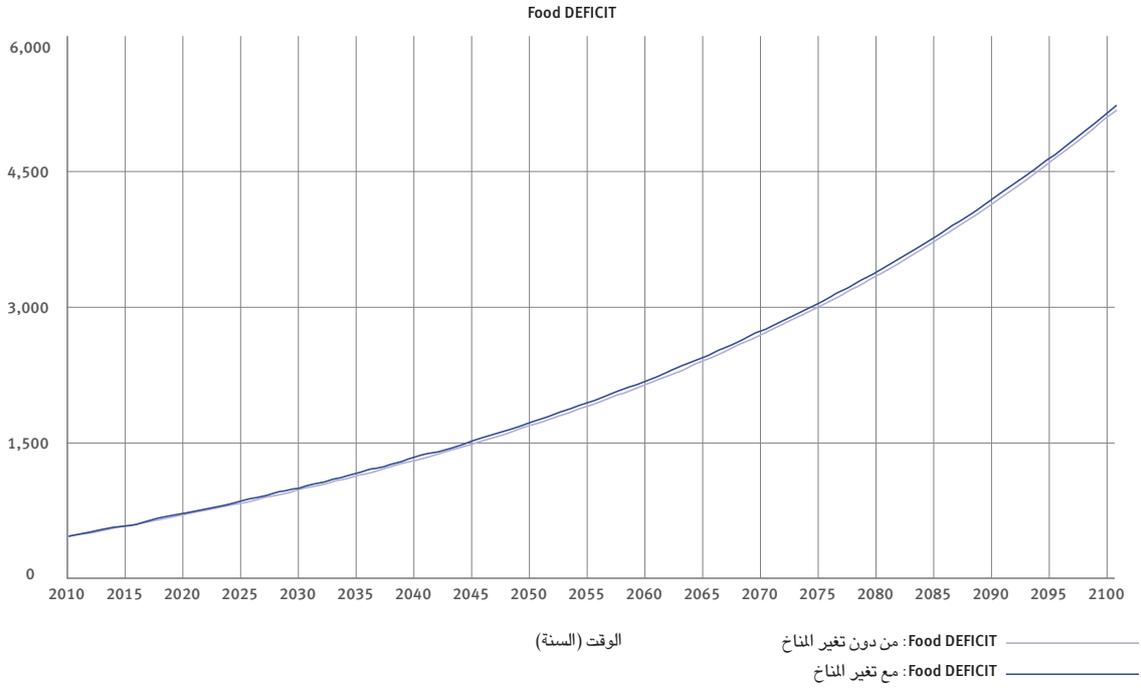
فاتورة الواردات الغذائية / الناتج المحلي الإجمالي = فاتورة الواردات الغذائية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

رقم ٣: نتائج محاكاة آثار تغير المناخ على فاتورة الواردات الغذائية في لبنان





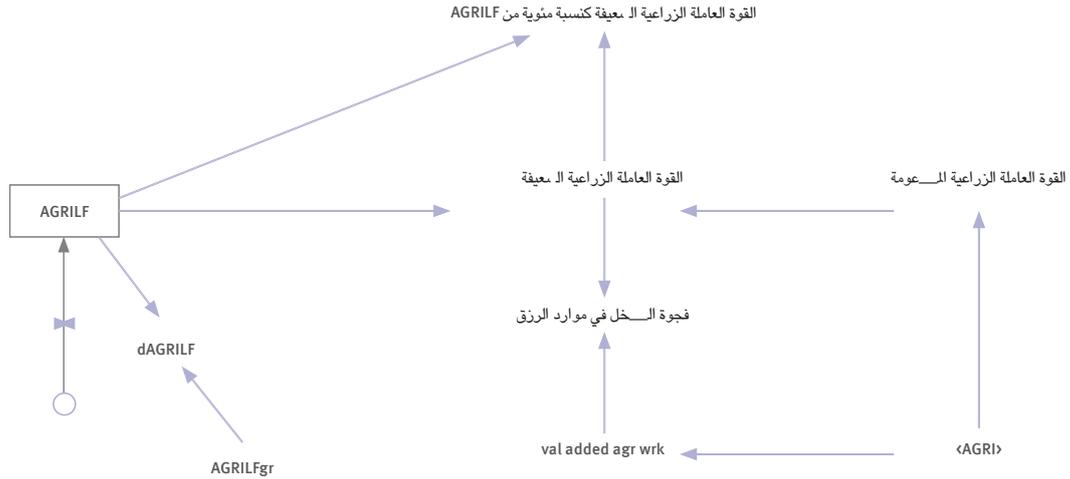




رقم ٤: منهجية محاكاة "سبل المعيشة الزراعية"

يوضح الرسم البياني التالي ديناميات التغير المناخي والنمو السكاني الزراعي على معيشة المجتمعات الزراعية.

الرسم البياني: برمجة تعرّض المجتمعات الزراعية لتغير المناخ والنمو السكاني



حيث

$AGRILF = \text{القوة العاملة الزراعية}$ ، قيمة ٢٠١٠: ٣٠٠,٠٠٠، معدل نمو القوة العاملة الزراعية السنوي $AGRILFgr = ١\%$.

$$AGRILF * AGRILFgr = dAGRILF$$

$\text{<AGRI>} = \text{قيمة الزراعة المضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي}$ ، قيمة ٢٠١٠ = ١,٨ مليار دولار. عمليتان بـ"يلتان": "مع تغير المناخ" و"من دون تغير المناخ"، "مع تغير المناخ": $AGRIGr = -٠,٠٠٢١٩١$ ، "من دون تغير المناخ": $AGRIGr = ٠$. متغير الظل من محاكاة "الأمن الغذائي".

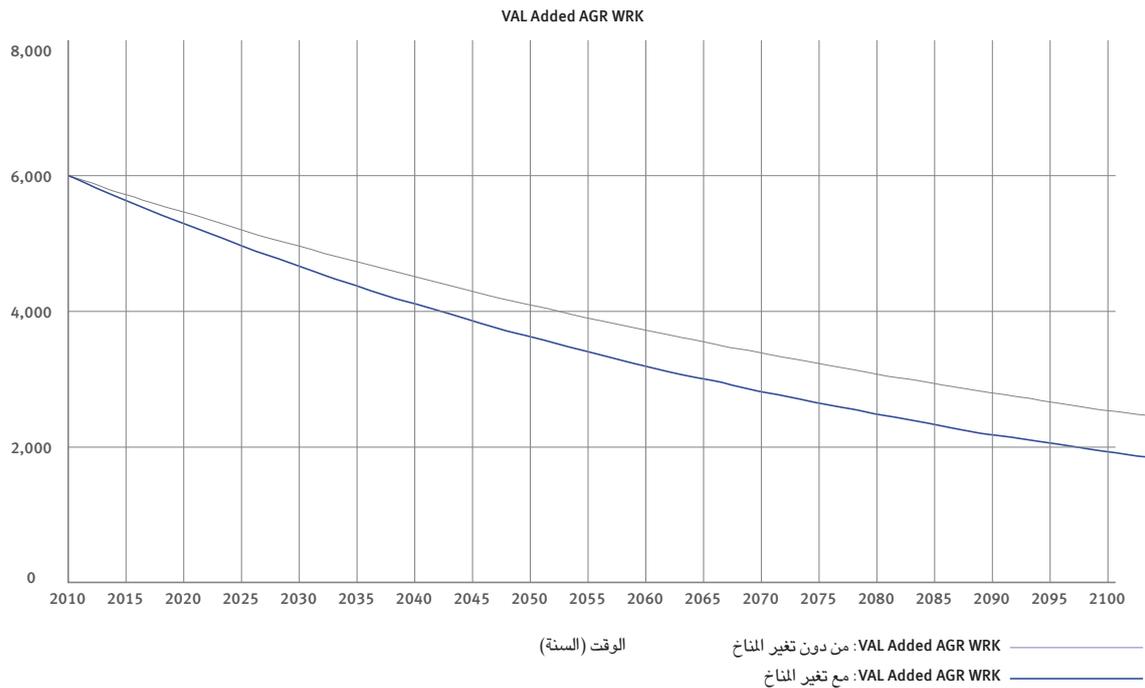
$$\text{val added agr wrk} = \text{القيمة المضافة لكل عامل زراعي (AGRILAF / AGRI)}$$

$$\text{فجوة السخّل في موارد الرزق} = \text{AGRILF} * (\text{val added agr wrk} - ٦٠٠٠ \text{ دولار})$$

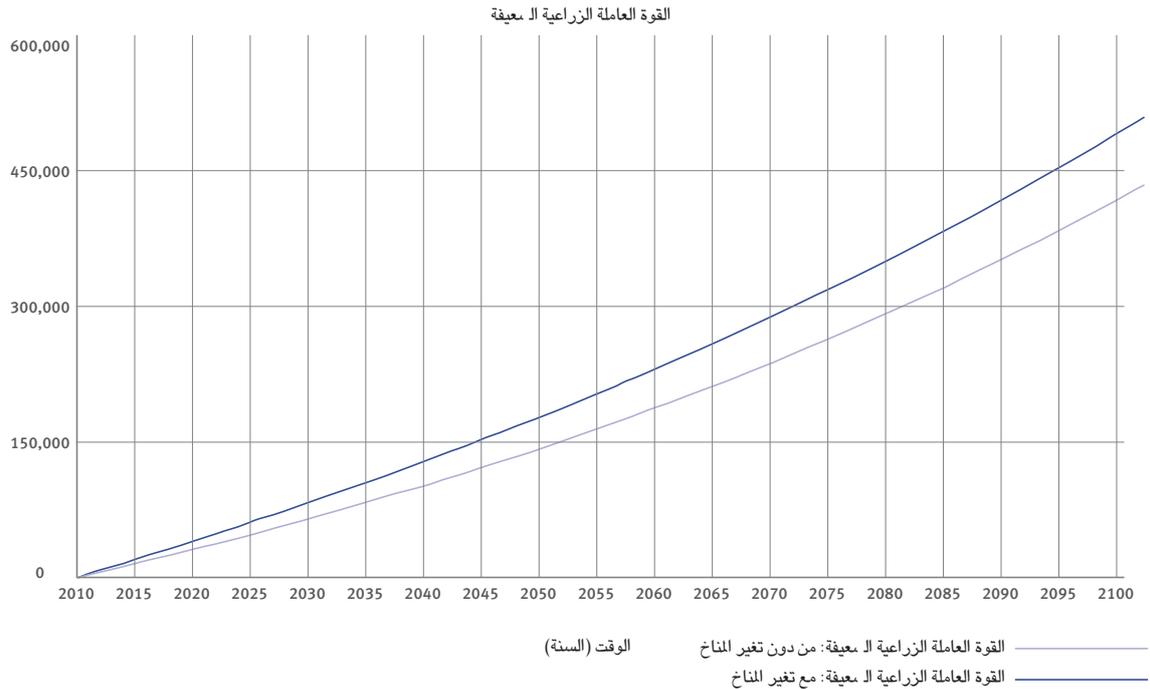
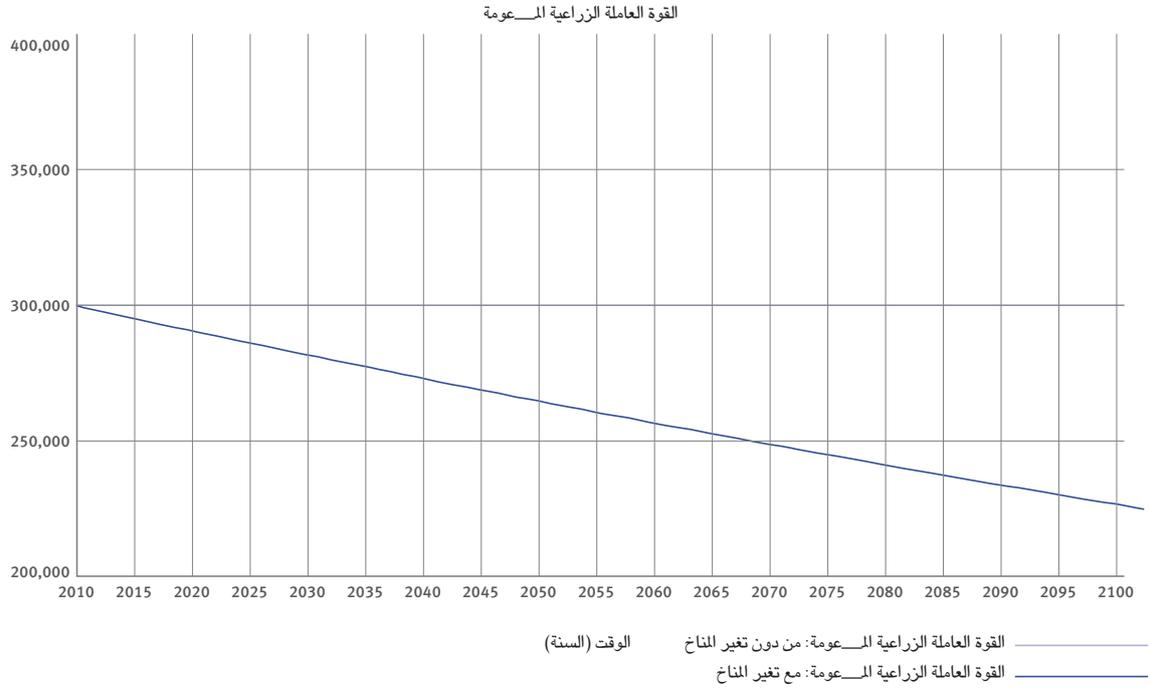
$$\text{القوة العاملة الزراعية المسمومة} = ٦٠٠٠ / \text{AGRI}$$

$$\text{القوة العاملة الزراعية الـ معيفة} = \text{AGRILF} - \text{القوة العاملة الزراعية المسمومة}$$

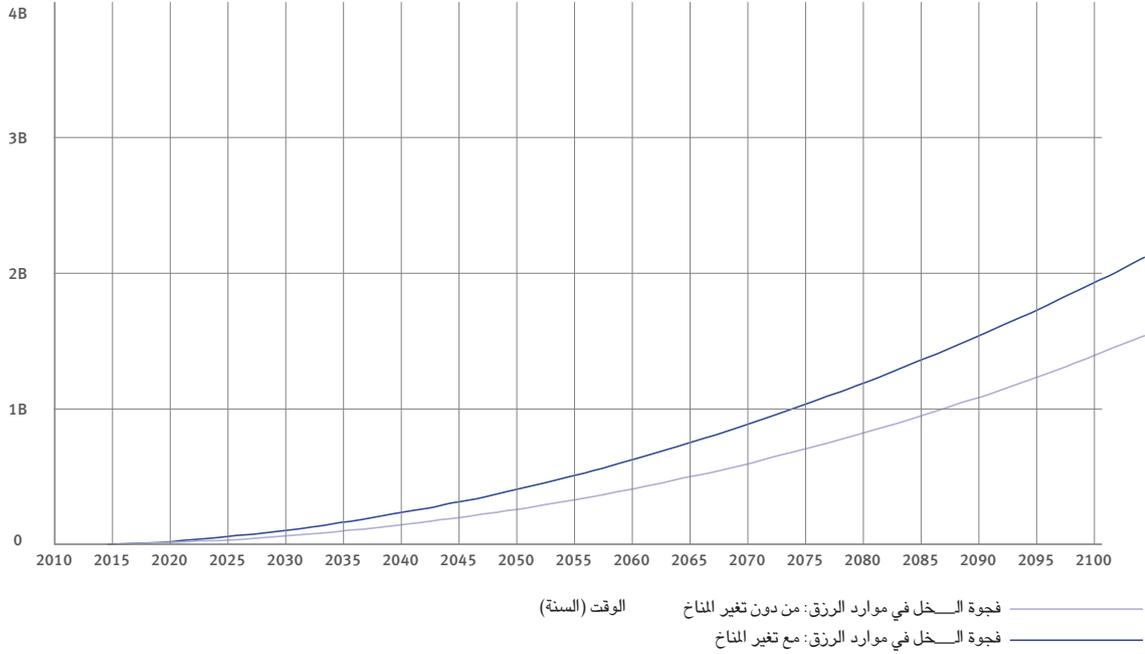
$$\text{القوة العاملة الزراعية الـ معيفة كنسبة مئوية من AGRILF} = \text{AGRILF} / \text{القوة العاملة الزراعية الـ معيفة}$$



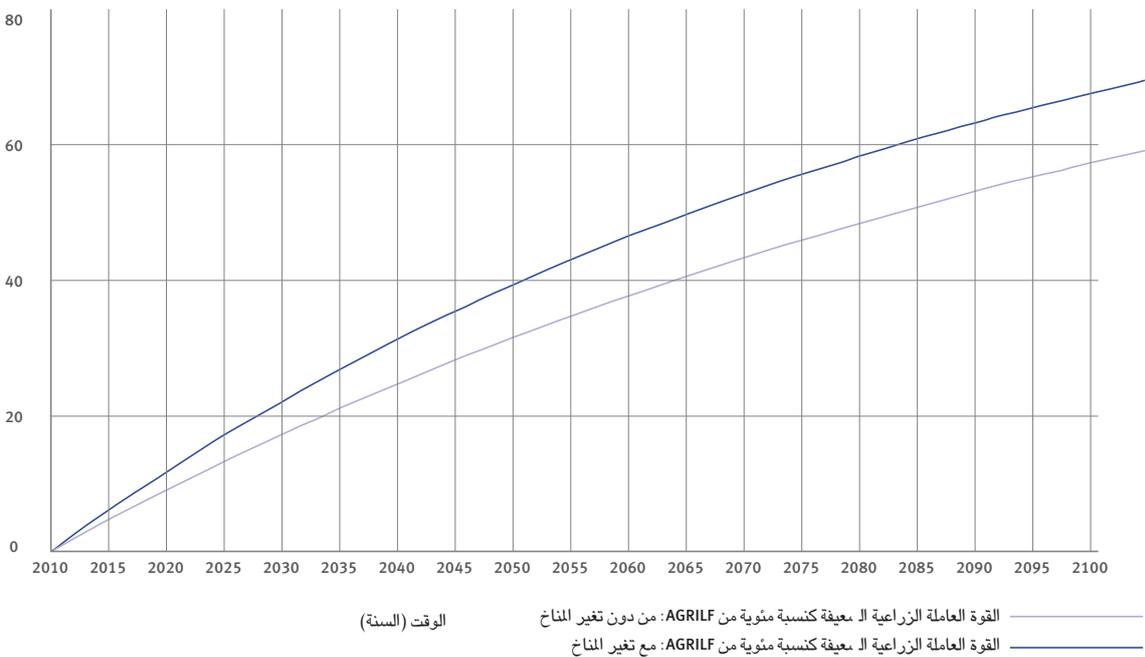
رقم ٥: عمليات محاكاة "سبل المعيشة الزراعية"



فجوة السخل في موارد الرزق



القوة العاملة الزراعية الـ معيقة كنسبة مئوية من AGRILF



رقم ٦: نتائج الانحدار البسيط بطريقة المربعات الصغرى العادية لـ "العمالة في قطاع التكنولوجيا الحيوية"

$$\text{Biotech Employment}_i = \beta_0 + \beta_1 \text{Population}_i + \beta_2 \text{GDP}_i + \varepsilon_i$$

المتغير التابع = العمالة في قطاع التكنولوجيا الحيوية (ln)	النموذج الأول	النموذج الثاني	المتغير التابع = العمالة في قطاع التكنولوجيا الحيوية (ln)
٤,٨٩	**٣,٣٠	*٦,٣٠	التقاطع
(١,٨٧)	(١,٢٨)	(٠,٧٤)	
٠,٧٩		***١,٣٣	عدد السكان (ln)
(٠,٦٩)		(٠,٢٢)	
٠,٥١	***١,١٧		الناتج المحلي الإجمالي (ln)
(٠,٦١)	(٠,٢١)		
١١	١١	١١	N
٠,٧٧	٠,٧٨	٠,٨٠	R2

الأخطاء القياسية بين قوسين، *** = مهم عند مستوى ١٪، ** = مهم عند مستوى ٥٪.

بسبب صغر حجم العينة (N=١١) والعلاقة القوية جداً بين حجم السكان والناتج المحلي الإجمالي (R=٠,٩٧)، من غير المرجح أن يولّد النموذج الثالث نتائج هامة. ومع ذلك، لا ينبغي أن تقف اللاهمية الإحصائية في طريق استخدام النموذج الثالث لأغراض الاستدلال.

باستخدام نتائج الانحدار من المحق رقم ٦ ومطابقته مع سكان لبنان البالغ عددهم نحو ٤ مليون نسمة والناتج المحلي الإجمالي (معادل القوة الشرائية بـ ٢٠٠٠ دولار عام ٢٠٠٠) البالغ ٢٠ مليار لعام ٢٠٠٦، سيكون للبنان القدرة على تطوير قطاع التكنولوجيا الحيوية الذي يوظف ١٨٢٢ شخصاً (العمالة في قطاع التكنولوجيا الحيوية = EXP [٠,٧٩ + ٤,٨٩(ln4) + ٠,٥١(ln20)]).

الملحق ٢

مجموعة الافتراضات المستخدمة في نمذجة قطاع الكهرباء هي التالية:

توليد الكهرباء (٢٠٠٦): ٩٢٨٧ غيغاواط في الساعة

نمو الطلب: ٣٪ سنوياً

عمر المحطة: ٣٠ سنة

معامل الخصم: ٨٪

عوامل الانبعاثات البيئية المستخدمة هي من قاعدة بيانات البيئة والتكنولوجيا

زيت الوقود

كفاءة العملية: ٣٤٪

الحجم الأقصى للتوافر: ٨٠٪

تكلفة رأس المال: ١ مليون دولار / ميغاواط

تكلفة الاستيراد: ٣٩٥ دولاراً / طن متري

زيت اليزل

كفاءة العملية: ٣٢٪

الحجم الأقصى للتوافر: ٨٠٪

تكلفة رأس المال: ٠,٨ مليون دولار / ميغاواط

تكلفة الاستيراد: ٦٦٠ دولار / طن متري

الطاقة الكهرومائية

كفاءة العملية: ١٠٠٪

الحجم الأقصى للتوافر: ٧٠٪

تكلفة رأس المال: ٢ مليون دولار / ميغاواط

الرياح

كفاءة العملية: ١٠٠٪

توافر الحجم الأقصى: ٥٠٪

تكلفة رأس المال: ١,٥ مليون دولار / ميغاواط